مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9607

الأربعاء، 17 نيسان/أبريل 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد بورغ/السيدة غات	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا/السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد عطاف
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهورست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يومورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/10.

الإعراب عن التعاطف إحياء لذكرى العاملين في المجال الإنساني الذين سقطوا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في بداية الجلسة، وبناء على طلب وفود الاتحاد الروسي والجزائر والصين، وبالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أود أن أطلب من جميع الحاضرين الانضمام إلينا في الوقوف دقيقة صمت تكريماً لجميع العاملين في المجال الإنساني الذين أزهقت أرواحهم أثناء أداء واجبهم في غزة لمساعدة المحتاجين، وإعراباً من المجلس عن تعازيه وتعاطفه مع أسرهم.

التزم أعضاء مجلس الأمن الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أرحب ترحيباً حاراً بالوزراء وبغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين هنا في قاعة مجلس الأمن. يؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من الأردن، إسرائيل، تركيا، الجمهورية العربية السورية، لبنان، لكسمبرغ، مصر والمملكة العربية السعودية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس الممثل الخاص لرئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب للمشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بسعادة السيد زياد أبو عمرو.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد لازاريني.

السيد لازاريني (*تكلم بالإنكليزية*): هذا وقت تغيير مزلزل في الشرق الأوسط. وفي قلب المنطقة، تشكل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) قوة لتحقيق الاستقرار. وفي غزة، تشكل الوكالة العمود الفقري للعملية الإنسانية، حيث تقوم بتنسيق وتقديم المساعدة المنقذة للحياة. وخارج غزة، تصدّرت الوكالة التنمية البشرية للاجئي فلسطين في جميع أنحاء المنطقة على مدى عقود. وتجري اليوم حملة خبيثة لإنهاء عمليات الأونروا، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلام والأمن الدوليين. ونطلب إلى المجلس في ذلك السياق أن ينظر في التحديات الوجودية التي تواجه الوكالة.

إن ستة أشهر من القصف المتواصل والحصار الذي لا يرحم قد غيّرت ملامح غزة إلى درجة لا يمكن التعرف عليها. وتحولت المنازل والمدارس والمستشفيات إلى أنقاض يرقد تحتها عدد لا يحصى من الجثث. يتحمل الأطفال وطأة الحرب. وقد انفصل أكثر من 000 17 منهم عن عائلاتهم، وتُركوا لمواجهة أهوال غزة وحدهم. فالأطفال يُقتلون ويصابون ويتضورون جوعاً، وهم محرومون من أي سلامة جسدية أو نفسية. في جميع أنحاء غزة، تُحكم المجاعة التي من صنع الإنسان قبضتها. وفي الشمال، بدأ الرضع والأطفال الصغار يموتون بسبب سوء التغذية والجفاف. وعلى الجانب الآخر من الحدود، ينتظر الطعام والمياه النظيفة. ولكن الأونروا محرومة من الإذن بإيصال تلك المساعدات وإنقاذ الأرواح. يحدث ذلك الأمر الشائن على الرغم من الأوامر المتتالية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية لزيادة تدفق المعونة إلى غزة، وهو ما يمكن القيام به إذا توفرت الإرادة السياسية الكافية. إن للمجلس القدرة على إحداث تغيير.

تحظى ولاية الأونروا بدعم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن الوكالة تتعرض لضغوط هائلة. وهي تواجه حملة لطردها من الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي غزة، تسعى حكومة إسرائيل إلى إنهاء أنشطتها. وترفض مراراً وتكراراً طلبات الوكالة بالسماح لها بإيصال المعونة إلى الشمال. ويُمنع موظفونا من حضور اجتماعات التنسيق بين إسرائيل والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. والأسوأ من ذلك أن مباني الأونروا وموظفيها قد استهدفوا منذ بداية الحرب، حيث قُتل 178 من موظفي الأونروا. وقد تضرر أو دُمّر أكثر من 160 مبنى تابع للأونروا، يستخدم معظمها كملاجئ، مما أسفر عن مقتل أكثر من 400 شخص. وقد استخدمت القوات الإسرائيلية وحماس وغيرهما من الجماعات المسلحة الفلسطينية المباني التي أخلتها الوكالة لأغراض عسكرية. لقد احتُل مقرّنا عسكرياً، وظهرت ادعاءات بشأن وجود أنفاق تحت مبانينا. وقد روى موظفو الأونروا الذين اعتقلتهم قوات الأمن الإسرائيلية روايات مروعة عن سوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز.

ونطالب بإجراء تحقيق مستقل والمساءلة عن التجاهل الصارخ لوضع الحماية للعاملين في المجال الإنساني والعمليات والمرافق الإنسانية بموجب القانون الدولي. ومن شأن القيام بأي شيء آخر أن يشكّل سابقة خطيرة ويعرّض للخطر العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم.

كما أن الحالة في الضفة الغربية المحتلة تبعث على القلق الشديد. تشكل الهجمات اليومية التي يشنّها المستوطنون الإسرائيليون، والتوغلات العسكرية، وتدمير المنازل والبنى التحتية المدنية، جزءاً من نظام محكم للفصل والقمع. إن الحيز التشغيلي للأونروا آخذ في التقلص مع التدابير التعسفية التي تفرضها إسرائيل لتقييد وجود وحركة موظفيها. وتزداد صعوبة إبقاء مدارسنا ومراكزنا الصحية مفتوحة ويمكن الوصول إليها. كما يجري اتخاذ إجراءات تشريعية وإدارية لإخلاء الأونروا من مقرها في القدس الشرقية وحظر أنشطتها على الأراضي الإسرائيلية.

وفي خضم هذه التحديات، ظهرت في شهر كانون الثاني/يناير مزاعم خطيرة ضد أفراد من موظفي الأونروا في غزة. ونظرا لخطورة هذه الادعاءات، أنهيت على الفور تعيينات الموظفين المعنيين. وأمر الأمين العام بإجراء تحقيق عن طريق مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفي الوقت نفسه، ما فتئ فريق مستقل معني بالاستعراض يقيّم مدى تقيد الأونروا بالحياد الذي يشكل مبدأ أساسيا يوجه عملنا.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات السريعة والحاسمة، لا يزال حجم كبير من تمويل المانحين معلقا. وهو ما تترتب عنه آثار تشغيلية خطيرة ويقوض الاستدامة المالية للوكالة. ونؤكد أننا نظل ملتزمين التزاما راسخا بتنفيذ توصيات الاستعراض وبتعزيز الضمانات القائمة التي تحول دون انتهاك مبدأ الحياد.

وكما أبلغت الجمعية العامة في شهر آذار/مارس، فإن الدعوات المطالبة بإغلاق الأونروا لا تتعلق بالتقيد بالمبادئ الإنسانية، بل تهدف إلى إنهاء صفة اللاجئ لملايين الفلسطينيين. وتسعى إلى تغيير معايير السلام السياسية القائمة منذ أمد بعيد في الأرض الفلسطينية المحتلة التي حددتها قرارات الجمعية العامة والمجلس ذات الصلة.

إن الاتهامات بأن الأونروا تتعمد إدامة صفة اللاجئ كاذبة وغير نزيهة. فالوكالة موجودة لأن الحل السياسي غير موجود. وهي تحل محل دولة يمكنها أن تقدم الخدمات العامة الحيوية. ولطالما حاول المجتمع الدولي احتواء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بدلا من حله. وكلما حدث تصعيد، يُتشدق بحل الدولتين بينما تُزهق الأرواح وتضيع الآمال.

لقد أنشئت الأونروا قبل 75 عاما بوصفها وكالة مؤقتة على اعتبار أنها تدبير مؤقت في انتظار التوصل إلى حل سياسي لقضية فلسطين. وإذا كان المجتمع الدولي ملتزما حقا بالتوصل إلى حل سياسي، يمكن أن تستعيد الأونروا طبيعتها المؤقتة بدعم عملية انتقالية محددة زمنيا وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية الأولية والدعم الاجتماعي. ويمكنها أن تفعل ذلك إلى أن تتولى إدارة فلسطينية هذه الخدمات وتستوعب موظفي الأونروا الفلسطينيين بصفتهم موظفين حكوميين.

وستكون تداعيات تفكيك الأونروا دائمة. وسيؤدي تفكيكها في الأجل القصير إلى تعميق الأزمة الإنسانية في غزة وتسريع ظهور المجاعة. وفي الأجل الطويل، سيعرض للخطر عملية الانتقال من مرحلة وقف إطلاق النار إلى المرحلة التالية بحرمان السكان المصابين بصدمات نفسية من الخدمات الأساسية. وسيجعل القيام بالمهمة الجسيمة المتمثلة في إعادة نصف مليون طفل من الفتيات والفتيان المفجوعين إلى الدراسة أمرا شبه مستحيل. وسيؤدي عدم توفير التعليم بجيل بأكمله إلى اليأس ويؤجج الغضب والاستياء ودورات لا نهائية من العنف. ولا يمكن أن ينجح الحل السياسي في ظل هذا السيناريو.

أود أن أختتم بياني بتوجيه ثلاثة نداءات:

أولا، أدعو أعضاء المجلس إلى العمل وفقا لقرار الجمعية العامة 302 (د-4) وحماية الدور الحاسم للأونروا سواء في الوقت الحالي أو في إطار المرحلة الانتقالية. ولطالما كانت الأونروا تحمي حقوق اللاجئين الفلسطينيين. ولا يمكنها أن تتخلى عن دورها المركزي المتمثل في توفير الخدمات الحيوية وحماية حقوق الإنسان إلا عندما يتحقق حل سياسي. وحتى ذلك الحين، يجب أن يكون الدعم السياسي الذي تقدمه الدول الأعضاء مقترنا بالتمويل.

ثانيا، أحث المجلس على الالتزام بعملية سياسية حقيقية تتوَّج بحل يمكن أن يحقق السلام للفلسطينيين والإسرائيليين. ويجب أن تدعم تلك العملية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتلبي تطلعهم إلى حل سياسي عادل ودائم لمحنتهم.

ثالثا، يجب أن نعترف بأن العملية السياسية وحدها لن تضمن السلام المستدام. ولا يمكن أن تلتئم الجراح العميقة في هذه المنطقة دون زرع التعاطف ورفض التجريد من الإنسانية المتفشي سواء في الخطاب السياسي أو في إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة في الحرب.

ويجب أن نرفض الاختيار بين التعاطف مع الفلسطينيين أو الإسرائيليين أو بين إظهار التعاطف مع سكان غزة أو الرهائن الإسرائيليين وعائلاتهم. وبدلا من ذلك، يجب أن نعترف بأن الفلسطينيين والإسرائيليين يتقاسمون تجربة طويلة وعميقة من الحزن والخسارة وأنهم يستحقون على قدم المساواة مستقبلا ينعم بالسلام والأمن وأن نعكس ذلك في أقوالنا وأفعالنا. وأحث المجلس على المساعدة على تحقيق هذا المستقبل من خلال العمل المتعدد الأطراف القائم على المبادئ والالتزام الحقيقي بالسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لازاريني على إحاطته.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الشؤون الخارجية والأوروبية والتجارة في مالطة.

أود أن أبدأ بشكر السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على إحاطته القوية.

وتكرر مالطة بقوة تأكيدها أن الأونروا تشكل شريان حياة لا غنى عنه للاجئين الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسورية وعاملا لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي خضم الظروف الكارثية الحالية في غزة بوجه خاص، لا تزال مالطة مساهما منتظما في الوكالة. ويجب أن يكون هدفنا الأساسي الحفاظ على دور الأونروا المنقذ للحياة وعملياتها.

ولا نزال نشهد في غزة اليوم عدم الالتزام بقوانين النزاعات المسلحة. وهو ما يتجسد في الدمار الهائل ومقتل أكثر من 000 33 شخص في غزة، معظمهم من النساء والأطفال. ويتجلى ذلك أيضا في استمرار العوائق المرهقة والتعسفية والبيروقراطية التي تحول دون توسيع نطاق العمل الإنساني الضروري في قطاع غزة وفي جميع أنحائه.

إننا نشهد كيف أصبح السكان جميعا على حافة المجاعة الناجمة عن النزاع، مع ورود تقارير موثوقة تفيد بأن المجاعة قد ترسخت بالفعل في الشمال. ونراه في عدم احترام نظام الإخطار الإنساني وتفادي التضارب، على الرغم من أحكام القرار 2712 (2023). ويتجلى ذلك في مقتل عمال المطبخ المركزي العالمي السبعة مؤخرا في 1 نيسان/أبريل والهجوم على سيارة الإسعاف التي كانت تحاول الوصول إلى هند

رجب البالغة من العمر ست سنوات في 29 كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن وقوع المزيد من الضحايا. وهناك العديد من الأمثلة المماثلة. وقد قُتل أكثر من 220 عاملا من عمال المساعدة الإنسانية، بمن فيهم أكثر من 100 موظف من موظفي الأونروا منذ بداية هذا النزاع. وقُتل العديد منهم أثناء تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة.

ورحبت مالطة بالاستجابة السريعة من المنظمة – بإجراء تحقيقين – للادعاءات الخطيرة جدا المتعلقة بتورط عدد من موظفي الأونروا في الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب أيضا بالتكليف بإجراء استعراض مستقل لمدى تقيد الوكالة بمبدأ الحياد. ونلاحظ أن التقرير المؤقت للاستعراض أشار إلى أن الأونروا تتوفر على عدد كبير من الآليات والإجراءات لضمان الامتثال لمبدأ الحياد الإنساني. ونتطلع الآن إلى نتيجة التحقيقين الجاريين، بما في ذلك التقرير النهائي للفريق الذي سيصدر بحلول 20 نيسان/أبريل، وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع التحقيقات.

وللأسف بسبب هذه الادعاءات، اتخذ العديد من المانحين الأساسيين قرارا بتعليق تمويلهم للأونروا في وقت كان فيه سكان غزة في أمس الحاجة للمساعدة. ونتيجة لذلك، أصبح الآن الاستقرار في المنطقة، الذي تساهم الأونروا بقدر كبير في تحقيقه، مهددا.

ونشيد بالجهات التي واصلت مساهماتها أو استأنفتها منذ ذلك الحين. ونناشد الجهات الأخرى استئناف التمويل الذي تمس الحاجة إليه وضمان حصول الوكالة على الموارد اللازمة لتواصل عملها. ولذلك، قدمت مالطة مؤخرا مساهمة مالية إضافية. وفي هذه الأوقات العصيبة، يتعين علينا تجنب تسييس عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وتقويض عمل وشرعية الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في غزة.

ومن المهم أيضا ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتقع على عاتقنا مسؤولية حماية الناس، مثل موظفي الأونروا، الذين يخاطرون بحياتهم من أجل مساعدة الآخرين وحمايتهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج في الجزائر.

السيد عطاف (الجزائر): شكرا السيد الرئيس، لا أجد خيرا مما أستهل به كلمتي هذه من الترحم بكل خشوع وإجلال وإكبار على أرواح 178 عونا من أعوان وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الذين ارتقوا شهداء الإنسانية نتيجة الجرائم الإسرائيلية المتواصلة على غزة. وهم يمدون أيادي الإغاثة لأهلنا الفلسطينيين وسط الحرب المسلطة عليهم ظلما وجورا وغصبا.

كما أود أن أتوجه إلى السيد فيليب لازاريني، المفوض العام للأونروا، لأحيي فيه شخصيا وفي كافة العاملين تحت وصايته روح التفاني وروح الإخلاص وروح التضحية، وبالخصوص نكران الذات، بل هبة الذات، وهي خصال جعلوا منها رادئف راقية باسم المنظمة فلهم منا كل الدعم والثناء والتقدير لأنهم يمثلون آخر أمل من الآمال المتلاشية التي لا يزال الشعب الفلسطيني يتمسك بها في محنته الجسيمة الراهنة، ولأنهم يجسدون المثل والقيم التي اتخذ منها بيت الإنسانية هذا روافد وأركانا للتحضر والتمدن، هذا البيت الذي تتداعى بنيته مع كل صرخة من صرخات المظلومين ومع كل آهة من آهات الموجوعين ومع كل أنة من أنات من أنات المكلومين من أهلنا في غزة، ولأنهم خير وأصدق شاهد على نكبة الفلسطينيين الحديثة بعد نكبتهم التاريخية الكبرى، يحملون عاليا راية الالتزام بالإجماع الدولي تجاههم ويرسمون أبهى صور التضامن معهم ومع تبني الأمم المتحدة لقضيتهم العادلة.

75 عاما انقضت منذ تأسيس وكالة الأونروا، عمر بعمر القضية الفلسطينية نفسها، أثبتت خلاله هذه الوكالة أهميتها البالغة ودورها المحوري في دعم اللاجئين الفلسطينيين وفي التخفيف من وطأة تهجيرهم أمام غياب أي أفق حقيقي للتكفل بقضيتهم.

واليوم، صارت هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة محل هجوم سافر واستهداف مشين من قبل الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني الذي لم يتردد في قصف أزيد من 160 مركزا تابعا لها وفي استباحة دماء العاملين والمرتبطين بها وفي اختلاق وتسويق الذرائع الواهية والحجج الباطلة لتجفيف مصادر تمويلها وإنهاء وجودها.

والأكيد هنا أن المجموعة الدولية صارت تدرك تمام الإدراك مراد سلطة الاحتلال ومبلغ مقاصدها من هكذا سياسات تستخف بالإجماع الدولي الذي حظيت به الولاية المنوطة بوكالة الأونروا منذ أشهر معدودة خلت في الجمعية العامة.

فالأونروا تُستهدف، أولا، لأنها تعكس ميزات اللاجئ الفلسطيني الذي خصته الأمم المتحدة بوكالة متفردة تعنى بشؤونه دونا عن غيره من بقية اللاجئين عبر العالم.

والأونروا تُستهدف، ثانيا، لأنها ترتبط تمام الارتباط بقرار الجمعية العامة 194 (د-3)، وما تلاه من قرارات ولوائح كرست حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والعودة إلى أراضيهم والعودة إلى وطن لهم.

والأونروا تُستهدف، ثالثا، كجزء لا يتجزأ من المخطط الإسرائيلي الرامي لتصفية القضية الفلسطينية وإفراغ المشروع الوطني الفلسطيني من محتواه وهدم أركان ومقومات الدولة الفلسطينية.

في ظل هذه الظروف، فإن المجموعة الدولية مطالبة بالرد بموقف جرئ وشجاع لحماية وكالة الأونروا وتسهيل استمرارية أنشطتها الحيوية لصالح ملايين اللاجئين الفلسطينيين في الغربة والشتات. وهو الموقف الذي يجب أن يكفل تعزيز الوضع القانوني لهذه الوكالة وأن يقطع دابر المساعي الإسرائيلية الرامية إلى نقل مهامها إلى منظمات وهيئات بديلة. فضلا عن حتمية إقرار آليات تضمن تمويل كاف ودائم ومستدام لأنشطتها عبر إدراجها ضمن ميزانية المنظمة.

ومن هذا المنظور، فإن الجزائر تشيد بعدول عدد متزايد من أعضاء المجموعة الدولية عن تجميد مساهمتهم المالية لصالح وكالة الأونروا. كما يهيب بلدي ببقية الدول المعنية أن تحذو حذو هذا الموقف القويم والسليم لأن الأمر يتعلق هنا بالاستجابة لصرخات واستغاثات واستنجادات آلاف وملايين الفلسطينيين الذين هُجروا وشُردوا وسُلبوا أبسط ما يملكون من سقف يؤويهم ومن سبل إغاثة تسد رمقهم ومن أدنى شروط العيش والبقاء.

ومن جانبها وبقرار من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، فإن الجزائر تعلن تقديم مساهمة مالية استثنائية قدرها 15 مليون دولار لصالح الأونروا. وستذهب هذه الأموال لصالح الأونروا. وهي المساهمة الاستثنائية، التي تضاف إلى ما سبق وأن بادرت الجزائر بتقديمه بصفة مباشرة للسلطة الفلسطينية فيما نعتبره واجبا حقا ومسؤولية ثابتة تقع علينا وعلى غيرنا من أعضاء المجموعة الدولية. وقناعاتنا تظل راسخة من أن وكالة الأونروا يجب أن تبقى ما بقي هناك لاجئون فلسطينيون وبأن عودة اللاجئين حق أصيل ومتأصل لا يمكن أن يسقط بالتقادم أو المساومة أو الإنكار وبأن القضية الفلسطينية كل متكامل ومترابط لا يقبل التجزئة أو التقسيم أو التفتيت.

وبذات القدر من الثقة واليقين، نعتقد تمام الاعتقاد أن الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني لا يملك أن يتحدى المجموعة الدولية برمتها، وذلك أن حل الدولتين لا يمكن البتة أن يبقى رهينة مماطلات ومراوغات وتلاعبات المحتل وأن الشرعية الدولية لا يمكن أن تبقى حبيسة جدران هذه القاعة وحبيسة أوهام وأطماع المحتل وحساباته الخاطئة إلى أجل غير مسمى وأن الإجماع الدولي يجب أن يجد طريقه إلى النفاذ عاجلا غير آجل عبر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

السيد إيمورا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشيد بالأردن على مبادرته باقتراح عقد هذه الجلسة. كما أشكر السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على إحاطته.

مضى أكثر من ستة أشهر على الهجمات الإرهابية التي نفذتها حماس وغيرها من الجماعات واندلاع القتال في غزة بعد ذلك. إن

الوضع الإنساني على أرض الواقع يمثل أزمة خطيرة بكل ما في الكلمة من معنى. ووفقًا لتقارير المنظمات الدولية، من المتوقع أن يدخل حوالي نصف سكان غزة – أي حوالي 1,1 مليون شخص – المرحلة الأكثر حدة من المجاعة. وهم يعانون من نقص حتى في الحد الأدنى من السلع الأساسية اللازمة لحياة الإنسان، مثل المياه الصالحة للشرب والغذاء والمأوى والدواء والضروريات للنساء والأطفال الذين يعانون من سوء أوضاع النظافة الصحية.

إن الكرامة الإنسانية، التي تولي لها اليابان أهمية كبيرة، تتعرض للتهديد. وهناك خطر متزايد من زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين. وردا على ذلك، اتخذ مجلس الأمن، برئاسة اليابان، القرار 2728 (2024) في 25 آذار/مارس.

وغني عن القول أن الأونروا تقوم بدور بالغ الأهمية في تقديم المساعدات الإنسانية لسكان غزة الذين يواجهون هذه الأزمة الإنسانية المدمرة وقدمت العديد من التضحيات.

وفيما يتعلق بالادعاءات بتورط موظفين من الأونروا في الهجوم الإرهابي على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فإن اليابان تقدر التقدم المحرز في تعزيز حوكمة الأونروا تحت قيادة الأمين العام غوتيريش. وترحب اليابان بشدة بالتقرير المؤقت الذي قدمه إلى الأمين العام فريق الاستعراض المستقل المعني بالأونروا، بقيادة السيدة كولونا، وبخطة العمل التي صاغها المفوض العام للأونروا لازاريني. ورفعت اليابان تعليق تمويلها للأونروا في 2 نيسان/أبريل وصرفت بالفعل حوالي 35 مليون دولار.

وسنقدم المساعدة للنساء والأطفال في قطاع غزة من أجل تحسين تدابير النظافة الصحية. كما سنقدم الدعم في شكل خدمات طبية للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والأردن وسورية ولبنان.

يعكف فريق الاستعراض المستقل حاليا على صياغة تقريره النهائي وتوصياته التي ستُقدم في 20 نيسان/أبريل. وبالنظر إلى التقرير النهائي، ستواصل اليابان دعم جهود الإصلاح التي تبذلها الأونروا، بالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى. وكجزء من دعمنا، ستساهم اليابان في إعداد وتنفيذ برامج تدريبية من أجل تعزيز حياد موظفي إدارة الخطوط الأمامية، التي تشكل أحد بنود عمل الأونروا.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ساهمت اليابان بتقديم سلسلة من المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني تجاوزت قيمتها 100 مليون دولار. وتدعو اليابان إلى إطلاق سراح الرهائن والامتثال للقانون الدولي الإنساني. وتدعو اليابان إلى بذل جهود دبلوماسية جادة للنظر في نهج واقعي لتحسين الوضع الإنساني، بسبل من بينها وقف إطلاق النار.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على إحاطته بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة في سياق أنشطة الأونروا. إن تقييماته مقلقة للغاية وكان ينبغي أن يتناولها المجلس منذ فترة طويلة.

فللشهر السابع على التوالي، نشهد كارثة إنسانية غير مسبوقة تتابع فصولها في قطاع غزة. ويعلم الجميع الحقائق والإحصاءات التي لا يمكن تصورها عن الأشخاص الذين قُتلوا والذين يحتاجون إلى مساعدة غذائية وطبية عاجلة، فضلا عن الوفيات المبلغ عنها بسبب الجوع والجفاف، بما في ذلك بين القاصرين.

وعلى الرغم من مطالبات المجلس، عملاً بالقرار 2728 (2024) وانتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، فإن القتال في قطاع غزة يتصاعد، حيث قُتل 68 شخصاً خلال الـ 24 ساعة الماضية وحدها. وفي ظل هذه الظروف، فإن إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة مستحيل عملياً. وتُجمع وكالات الأمم المتحدة على أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع تكاد تكون معدومة. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي يمنع نصف قوافل المساعدات الإنسانية من الوصول إلى غزة. ومع ذلك، ووفقًا لوكالات الإغاثة، فإن المساعدات متوفرة والإمدادات الإنسانية تنتظر على الحدود وهناك موارد مالية كافية لتنظيم عمليات التسليم. والشيء الوحيد الذي يجب القيام به هو فتح نقاط التفتيش وضمان أمن القوافل.

وقد حذرنا مراراً وتكراراً من أنه في غياب وقف دائم ومستدام لإطلاق النار يراقبه مراقبون عسكريون على النحو الواجب، فإن الجهود الإنسانية محكوم عليها بالفشل. فالعاملون في المجال الإنساني لا حول لهم ولا قوة أمام جيش مسلح. ولن يجدي أي قدر من تفادي التضارب الطوعي نفعا إذا كان أحد الطرفين عازمًا على مواصلة الأعمال العدائية العسكرية. ويصدق ذلك بصفة خاصة عندما يشير أحد أعضاء مجلس الأمن إلى أن قرارات المجلس يُفترض أنها غير ملزمة.

وإزاء تلك الخلفية، لا غنى عن دور الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة. وندعو المجلس إلى الإشادة ببطولة موظفي الوكالة الذين يضطلعون بولايتهم الإنسانية في ظروف غير إنسانية ويدفعون حياتهم ثمنا لذلك.

وحتى الآن، لقي 178 موظفا حتفهم. وهذا هو أكبر عدد من موظفي الأمم المتحدة يقتل خلال نزاع واحد.

وإزاء هذه الخلفية، فإن محاولات تصنيف الأونروا بأنها منظمة إرهابية والدعوات إلى حل الوكالة، التي سمعناها في هذه القاعة أيضا، غير مقبولة على الإطلاق. ويجب ألا تستخدم الاتهامات العشوائية ضد ممثلي الأونروا لتشويه سمعة هذا الكيان الكبير والحيوي التابع للأمم المتحدة، الذي يعمل فيه 13 000 شخص في غزة وحدها. وإذا عُلق عمل الأونروا، ستصبح هذه الخطوة أداة أخرى غير مشروعة وغير أخلاقية للعقاب الجماعي لملايين الفلسطينيين المحتاجين.

فمنذ بداية التصعيد في منطقة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، أجبر حوالي مليوني فلسطيني على مغادرة منازلهم. وفي الوقت نفسه، فإن غالبية النازحين داخليا وجدوا ملاذاً في مرافق الأونروا على وجه التحديد، ولا تزال هذه المرافق تتعرض للقصف الإسرائيلي، على الرغم من مركزها. ومؤخراً في 12 نيسان/أبريل، قُصفت مدرسة ابتدائية في مخيم النصيرات للاجئين، تعمل تحت رعاية الأونروا. وقُتل شخص واحد وجُرح تسعة. ويشير ذلك إلى هجوم موجه ضد سنوات من جهود وإنجازات العاملين في المجال الإنساني لحماية السكان المدنيين. وبموازاة ذلك، تقيد السلطات في القدس الغربية أنشطة الأونروا في غزة بكل الطرق الممكنة. فمنذ 24 آذار/مارس، يُمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأجزاء الشمالية، حيث الحالة أكثر صعوبة. كما فرضت قيود على حركة موظفي الأونروا في الضفة الغربية. وأعيقت المعاملات المصرفية للأونروا، وكذلك إصدار تأشيرات الدخول والتخليص الجمركي.

وإزاء هذه الخلفية، فإن قرارعدد من الجهات المانحة الرئيسية تعليق تمويل الأونروا في أعقاب الادعاءات بتورط موظفيها في التعاون مع حماس قرار شنيع وغير مفهوم. وذلك رغم أن القدس الغربية لم تقدم قط أدلة ضد الموظفين الاثني عشر الذين ذكرت أسماءهم. وندين بشدة محاولات تشويه سمعة الوكالة من خلال حملات التضليل. ونعتقد أنه ينبغي استعادة تمويل الأونروا بالكامل حتى قبل اختتام التحقيق، الذي ينبغي أن يكون موضوعياً وألا يستند إلى البيانات التي تقدمها إسرائيل وحدها، بل أيضا إلى المعلومات الواردة من الفلسطينيين. فالأونروا هي القناة الوحيدة لمساعدة الفلسطينيين في كل من الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان والأردن وسورية المجاورة حتى تسوية وضعهم بشكل عادل ضمن حل القضية الفلسطينية. ومن الواضح أنه، في خضم الاضطرابات على نطاق المنطقة، فإن احتياجات اللاجئين الفلسطينيين ستزداد لا محالة. وفي هذا الصدد، فإن قرار عدد من البلدان إعلان التزامات مالية إضافية قرار جدير ببالغ الإشادة. وندعو الدول الأخرى إلى دعم الأونروا على أساس غير مسيس من أجل ضمان عملها بشكل مستدام ومن دون انقطاع. ومن جانبنا، سنواصل أيضا تقديم مساعدة شاملة، لا سيما عن طريق التبرعات السنوية للوكالة، التي لا تنطوي أنشطتها على بعد إنساني فحسب، بل وأيضا على بعد سياسي، ولها أثر مهم على استقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها.

والسبيل الوحيد لوقف تفاقم الكارثة في غزة هو التوصل إلى وقف فوري وواسع النطاق لإطلاق النار من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق إلى جميع سكان غزة المحتاجين وتجنب خطر زيادة اتساع نطاق الأزمة. من الواضح أن قرار مجلس الأمن 2728 (2024) لم يكن كافياً. فإنه لا يُنفذ ببساطة. وقد مر

شهر رمضان، وأصبحت مسألة وقف إطلاق النار على المدى الطويل مسألة أكثر إلحاحا مرة أخرى. ونفترض أن مجلس الأمن سيعود إلى النظر في هذه المسألة في المستقبل القريب جدا. ونشدد مرة أخرى على أن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الملزمة ينبغي أن يؤدي إلى فرض جزاءات على الطرف المخالف. ونعتقد أن على المجلس أن ينظر في هذه المسألة بدون تأخير.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أبدأ هذا البيان بشكر المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، على التقرير الذي قدمه قبل قليل. وتقدر إكوادور جهوده وتؤكد من جديد دعمها المستمر لعمله.

وفي كانون الثاني/يناير الماضي، خرجت إلى العلن ادعاءات مثيرة للقلق بأن عددا من مسؤولي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) شاركوا في الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي تدينها إكوادور مرة أخرى. وفي هذا الصدد، يأمل بلدي أن يتيح التحقيق الجاري الوقوف على ما حدث في أقرب وقت ممكن؛ ويضمن المحاسبة على أي مسؤوليات فردية. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية وأن تقدم جميع المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك، جرى الكشف في 20 آذار/مارس عن أن الفريق المستقل الذي عينه الأمين العام لتقييم عمل الأونروا قد خلص إلى أن الوكالة لديها عددا كبيرا من الآليات والإجراءات لضمان الامتثال للمبدأ الإنساني المتمثل في الحياد، وأنه تم أيضا تحديد مجالات بالغة الأهمية لا يزال يتعين معالجتها. وسيتعين تحليل التقرير النهائي للفريق المستقل، الذي سيعمم في غضون أيام قليلة، تحليلاً دقيقاً وستكون توصياته ذات أهمية كبيرة.

ولقي ما يزيد على 175 من موظفي الأونروا حتفهم نتيجة للحرب، وإنني أكرر تعازي بلدي لعائلاتهم. إن عمل الأونروا بالغ الأهمية في التخفيف من وطأة الحالة التي يعيش فيها المدنيين في غزة وفي أماكن أخرى من الشرق الأوسط. ومن المؤكد أن التعليق المحتمل لأنشطة الأونروا سيؤثر أيضا على العمل المنوط بكبيرة المنسقين سيغريد كاغ، وعلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولهذا السبب، أكرر في الختام، دعوة جميع الجهات القادرة على المساهمة في تمويل عمليات الأونروا، التي تؤثر استمراريتها على استقرار المنطقة بأسرها، إلى القيام بذلك.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المفوض العام لازاريني على إحاطته.

وتعرب الولايات المتحدة عن حزنها لمقتل أكثر من 178 من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هذا النزاع. إننا نشعر بالحزن لفقدان زملاء متفانين يحظون بالتقدير يعملون في في المجال الإنساني.

هذا النزاع يشكل واحداً من أسوأ النزاعات في التاريخ الحديث من حيث عدد عمال الإغاثة الذين قُتلوا. فقد قُتل أكثر من 240 من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر في غزة، كثيرون منهم أثناء أداء مهامهم. وأصيب كثيرون آخرون.

وهذه الحوادث غير مقبولة. فلا بد من حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. انتهى الكلام.

ويساورنا قلق شديد لأن إسرائيل لم تتخذ إجراءات كافية لحماية العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية أو المدنيين. ولهذا السبب، طالب مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الشهر الماضي في هذا المجلس، "جميع أطراف النزاع بالاحترام الكامل لآليات الإخطار الإنساني وتفادي التضارب ومعالجة أي أوجه قصور" (S/2024/239، الفقرة 17).

وعلى الرغم من أن روسيا والصين استخدمتا حق النقض ضد مشروع القرار هذا (انظر S/PV.9584)، فإننا نكرر هذه الدعوة اليوم. وكما أبلغ الرئيس بايدن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في 4 نيسان/أبريل، يجب على إسرائيل "أن تنفذ مجموعة خطوات محددة وملموسة

وقابلة للقياس لمعالجة الأضرارالمدنية والمعاناة الإنسانية وسلامة عمال الإغاثة". وستتحدد سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بغزة في ضوء الإجراءات الفورية والمستدامة التي تتخذها إسرائيل بشأن هذه الخطوات.

وكما يعلم أعضاء المجلس، أوقفت الولايات المتحدة مؤقتاً تقديم تمويل إضافي للأونروا نتيجة للادعاءات الخطيرة المتعلقة بموظفي الأونروا الذين يزعم أنهم شاركوا في الهجمات المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ ذلك الحين، حظر كونغرس الولايات المتحدة تقديم تبرعات إضافية حتى آذار/مارس 2025 على الأقل ونحث الأونروا ومنظومة الأمم المتحدة عموما على اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتعزيز حيادية المنظمة وتحسين استدامة الأونروا.

وفي الوقت نفسه، فإننا نعترف بدور الأونروا الذي لا غنى عنه في توزيع المساعدات الإنسانية والحفاظ على استمرارية الرعاية في غزة ونحث على استمرار السماح للأونروا بإيصال المساعدات الإنسانية في غزة ورفع القيود المرهقة المفروضة على عملها. وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء انعدام الأمن الغذائي الشديد والخطر الحقيقي جدا المتمثل في حدوث مجاعة وشيكة. والأونروا بالغة الأهمية لتفادي حدوث ذلك.

وبطبيعة الحال، وكما يمكن أن يؤكد زملاؤنا الأردنيون وغيرهم من زملائنا من المنطقة، فإن الأونروا تؤدي أيضا دورا حاسما في جميع أنحاء المنطقة في المساهمة في استقرار المنطقة ودعم اللاجئين الفلسطينيين. فمن تعليم مئات الآلاف من الطلبة إلى توفير الرعاية الصحية الأولية وخدمات الإغاثة الحيوية والخدمات الاجتماعية، تمثل الأونروا حجر الأساس لدعم الفئات الأشد ضعفا من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية.

وتؤيد الولايات المتحدة هذا العمل المهم وتشدد على أنه يجب أن يستمر دون انقطاع. ولطالما دعت الولايات المتحدة إلى إصلاح الأونروا وشددت على ضرورة تعزيز إدارة الأونروا والإشراف عليها. وسيكون التقرير النهائي لفريق الاستعراض المستقل بشأن الأونروا، الذي أجري بتكليف من الأمين العام، ونتائج التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مهمين لتوجيه جهود الإصلاح.

ونرحب ببيان الأونروا الذي يفيد بأن تقرير فريق الاستعراض سيكون الأساس الموثوق لعملها في المستقبل. ولكفالة تحقيق المزيد من المساءلة، نحث الأمين العام على تقديم خطة كاملة وشفافة لكيفية متابعته لذلك التقرير. وكما أوضحنا، فإننا نتوقع أن يتضمن التقرير توصيات واضحة وقوية لتوجيه عمل الأونروا في المستقبل ولمنع احتمال قيام الموظفين بدعم الإرهاب. ونعرب عن إعجابنا بالعمل المؤقت المضطلع به والمقابلات التي أُجريت ونقدر تعقيد القضايا المطروحة. ونتطلع إلى التوصيات النهائية لفريق الاستعراض.

وستواصل الولايات المتحدة العمل مع الأونروا والجهات المانحة الأخرى والبلدان المضيفة لتنفيذ إصلاحات للأونروا لتواصل الوكالة القيام بعملها طالما كانت هناك حاجة إليها.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر الأردن على طلب عقد هذه الجلسة بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ونود أن نشكر المفوض العام للوكالة على إحاطته.

نُذكر بأن الأونروا هي شريان الحياة لأجيال من لاجئي فلسطين في غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسورية. إنها وكالة تجسد المسؤولية التاريخية للعضوية الجماعية للأمم المتحدة. وتشكل الأونروا جزءا من النسيج الاجتماعي لمناطق العمليات تلك. كما أنها عامل استقرار. والأونروا تقوم بالعمل الذي كلفتها به الجمعية العامة، بوصفه الوعد بإيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. ويتعين احترام عملها.

إننا نناقش اليوم العمل الحاسم للسائقين والأخصائيين الاجتماعيين والممرضات والمعلمين وعمال النظافة والمهندسين والأطباء وغيرهم من مقدمي المساعدة المنقذة للحياة. وموظفو الأونروا هم الأبطال المجهولون للحرب في غزة.

لقد أجرى المجلس مناقشات عديدة بشأن النزاع في غزة وما ترتب عليه من خسائر بشرية فادحة وخطر المجاعة الوشيكة والانهيار الوشيك للخدمات الأساسية. وتجلى عمل الأونروا في كل جلسة من تلك الجلسات – من توفير المأوى للنازحين داخليا إلى إيصال الأغذية

والسلع الأساسية الأخرى. وفي مناقشات المجلس، يُصور عمل الوكالة بطرق شتى. بيد أن هناك اتفاقا عاما على أن الأونروا أصبحت أداة لا غنى عنها نظرا لمواردها وخبرتها ومعرفتها. وقد أوضحت المنظمات غير الحكومية العاملة في غزة أنها غير قادرة على أن تحل محل الأونروا أو أن تستوعب دورها. وكان الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة ومنسقو الأمم المتحدة الذين يتعاملون مع أزمة غزة واضحين أيضا: إن الأونروا هي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في غزة.

إننا نأخذ الادعاءات التي أثيرت ضد موظفي الأونروا في كانون الثاني/يناير على محمل الجد. ولئن كانت هذه الادعاءات مثيرة للقلق، فإننا نرحب برد الفعل السريع من كل من الأمين العام والمفوض العام. وقد بدأ مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحقيقا في هذه الادعاءات. ونتطلع أيضا إلى ما هو أبعد من ذلك، إلى كيفية زيادة تعزيز حيادية الوكالة وشفافيتها، ونتطلع إلى التقرير النهائي للاستعراض المستقل للأونروا.

لقد وقفت سلوفينيا إلى جانب الأونروا، وبالتالي إلى جانب المدنيين الذين تخدمهم. وواظبنا على دعمنا المالي والسياسي طوال هذه الأزمة. وسنستمر في القيام بذلك. ونرحب بأن عددا من المانحين تراجعوا عن قراراتهم واستأنفوا تقديم الدعم المالي للوكالة. ونحث المانحين الآخرين على إلغاء تعليقهم للتمويل وندعو مانحين جددا، صغارا كانوا أم كبارا، إلى مد يد العون. فالأمر ببساطة يتعلق ببقاء أكبر جهة مقدمة للمساعدات في غزة. إنه يتعلق ببقاء المدنيين في غزة.

ونشعر بالقلق إزاء استمرار العقبات التي تعترض عمل الأونروا في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. فقوافل الأونروا تُمنع من دخول غزة ومن الوصول إلى شمال غزة. وتواجه الأونروا خطر الطرد من مقرها الرئيسي في القدس. تلك بعض الأمثلة الملموسة جدا، من بين أمثلة أخرى. ولا بد من التراجع عن تلك الاتجاهات.

لقد كانت سلوفينيا واضحة باستمرار، وأود أن أؤكد من جديد أننا نقف إلى جانب الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة في جهودهما لتخفيف معاناة الناس في غزة. ونعرب عن خالص امتناننا لعمل الأمم المتحدة، ولا سيما لعمل الأونروا، الذي يكمن في صميم تلك الجهود. وندين الهجمات على مباني الأونروا.

إن الحالة في غزة لم يسبق لها مثيل. وما فتئ المجلس يواجه تحديات في التصدي لها، ولكنه تكلم بصوت موحد في عدد من المناسبات. ومع استمرار تدهور الحالة، تكرر سلوفينيا دعوتها إلى وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن وإزالة الحواجز أمام المساعدات الإنسانية والتنفيذ الكامل للقرارات 2728 (2024) و 2720 (2023) و 2712 (2023). وندعو أيضا إلى التنفيذ الكامل لأمري محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى للمفوض العام عن تعازي حكومة بلدي في وفاة موظفي الأونروا الذين لقوا حتفهم في النزاع الحالي. وأود أن أشدد على أن مجلس الأمن أكد في الأسبوع الماضي ضرورة تحقيق المساءلة عن جميع الحوادث التي تنطوي على قتل عاملين في المجال الإنساني. إن موظفي الأونروا، إلى جانب كافة العاملين في المجال الإنساني والطبي في غزة، هم وجه الإنسانية في هذا النزاع.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر رئاسة مالطة على عقد هذه الإحاطة الهامة بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، مع التركيز بشكل خاص على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسيد فيليب لازاريني، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمفوض العام للأونروا، على رؤيته الثاقبة وعلى عمله الإنساني الحاسم على أرض الواقع.

إنني أقدر الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما الأزمة الإنسانية المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والعمل الحيوي الذي تقوم به الأونروا. ويواجه قطاع غزة أزمة إنسانية مزمنة، تؤثر على سبل عيش سكانه البالغ عددهم مليوني نسمة وعلى إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية. ومعالجة هذه الأزمة أمر ملح للغاية، وتظل المعونة الإنسانية

غير المشروطة حاسمة في تخفيف معاناة المدنيين المحاصرين في مرمى النيران. وضمان سلامة ورفاه جميع المدنيين أمر بالغ الأهمية. وبالتالي، ينبغي أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية غير مشروط ودون أي قيود.

يمتد عمل الأونروا إلى خارج قطاع غزة، ليشمل مناطق متعددة في الشرق الأوسط. إن الاستقرار وإمكانية التنبؤ أمران حاسمان للوكالة من أجل رفاه اللاجئين الفلسطينيين ووصولهم إلى الخدمات الأساسية. غير أننا نشعر بقلق عميق إزاء الهجمات على عمل الأونروا، والقيود المفروضة على موظفيها ومحدودية التمويل، التي تقوض بشكل كبير قدرة الوكالة على الاضطلاع بمهمتها الإنسانية الحيوية.

إن بناء الثقة بين إسرائيل والأونروا أمر ضروري لتلبية احتياجات السكان المتضررين. ولا يزال تحقيق التوازن بين الشواغل الأمنية والضرورات الإنسانية يشكل تحديا معقدا، ولكن الحوار والتعاون أمران حاسما الأهمية. ولذلك، نحث المجتمع الدولي على الدخول في حوار بناء وإعادة النظر في المواقف بغية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها خلال هذه الأوقات الصعبة. كما ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن هذه المسألة.

وفي هذه الأوقات العصيبة، يظل السعي إلى تحقيق السلام والإغاثة الإنسانية ضرورة تحظى بالأولوية القصوى. ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى وضع حد تام للأعمال العدائية في غزة، يتجاوز المساومات السياسية ويركز على رفاه المدنيين. دعونا نعمل من أجل طريق السلام وإعطاء الأولوية للبشرية قبل كل شيء.

وفي الختام، إننا نعرب عن خالص تقديرنا للمفوض العام للأونروا وفريقه بأكمله على رؤيتهم القيمة حول عمل الوكالة الحاسم، والذي غالبا ما يتم تنفيذه بهدوء وبدون إعراب عن التقدير، والذي يساهم بشكل كبير في الجهود الإنسانية على أرض الواقع. إننا نشيد بموظفي الأونروا الذين فقدوا أرواحهم أثناء قيامهم بواجباتهم النبيلة، ونعرب عن بالغ الإجلال لذكراهم.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بناء على طلب الأردن لمناقشة هذه المسألة الهامة جدا. كما أشكر السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على إحاطته التي أوجز فيها وضع المنظمة في هذه المرحلة الحرجة من عملياتها في غزة والشرق الأوسط على نطاق أوسع.

لقد كانت الأونروا منارة أمل للاجئين الفلسطينيين منذ إنشائها بموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 (د-4) لعام 1949 وحتى يومنا هذا. وعلى مر السنين، قمنا باستعراض العديد من التقارير وتلقينا الإحاطات حول عملياتها وقدمت جميعها روايات عن مرونة المنظمة والتزامها، اللذين جعلاها تتكيف مع الاحتياجات المتغيرة للسكان الذين تخدمهم.

وبرامج الوكالة المباشرة للإغاثة والأشغال – توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية لملايين الأشخاص في جميع أنحاء الأردن ولبنان وسورية وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية – هو شهادة على التزامها الطويل الأمد برفاه اللاجئين الفلسطينيين والشعب الفلسطيني وتنميتهم البشرية. ومع ذلك، فإن قدرة الأونروا على تقديم المساعدات الإنسانية الكافية على نطاق واسع للمدنيين في قطاع غزة وفي أماكن أخرى قد تأثرت خلال الأشهر الماضية بالقصف العشوائي والعقاب الجماعي لقطاع غزة منذ الهجوم الذي شنته حماس على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والذي أدى بلا جدال إلى مستويات غير مسبوقة من المعاناة والاحتياجات الإنسانية في غزة.

وللأسف، أفادت التقارير بأن نحو 178 موظفا من موظفي الأونروا قد قتلوا وأن عددا كبيرا من مبانيها قد تضرر في الصراع الدائر. وكل تلك الأمور تشكل انتهاكات للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني من حيث صلته بحماية العاملين في المجال الإنساني في أوقات النزاع المسلح. إننا نعرب عن خالص تعازينا

لعائلات جميع موظفي الأونروا الذين فقدوا أرواحهم. وأعربنا عن تضامننا مع أولئك الذين تأثروا سلبا.

وقد أحطنا علما بادعاء تورط عدد صغير من موظفي الأونروا في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد أدى ذلك إلى تعليق بعض المانحين الرئيسيين للتمويل، حتى مع إدراك أن الأونروا تعمل بتوجيه المانحين. وبينما نرحب بالعمليات التي بدأها الأمين العام للتحقيق في الادعاءات، فإننا ندعو جميع المانحين الذين واصلوا تعليق التمويل إلى إعادة النظر في ذلك القرار بالنظر إلى التطورات المستمرة والخطوات المناسبة التي يجري اتخاذها.

وتقر سيراليون بالدور الحيوي للأونروا باعتبارها الدعامة الأساسية لخدمات الاستجابة الإنسانية لشعب فلسطين. ونؤكد على أنه لا يمكن استبدال الأونروا بأي وكالة أو كيان آخر، حيث إن العمل الذي تقوم به من أجل الفلسطينيين، ليس فقط في غزة ولكن في جميع أنحاء المنطقة الأوسع، لا يضاهى ومنقذ للحياة. وإذ نعترف كذلك بالحالة الإنسانية المتردية في غزة، والتي تفاقمت جراء خطر المجاعة الحقيقي وانعدام الأمن الغذائي، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز القدرة العملياتية للأونروا. إننا نناشد من أجل تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الكافي والقابل للتنبؤ والمستدام للأونروا وخدماتها إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لمحنة لاجئي فلسطين.

وفي الختام، بينما أكرر دعم سيراليون للأونروا، فإنني أشدد بالمثل على الحاجة إلى وقف فوري دائم لإطلاق النار في غزة واحترام وتنفيذ القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). وسيسمح ذلك، في جملة أمور، بتدفق المعونة الإنسانية بدون عائق إلى جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك الشمال.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بشكر المفوض العام لازاريني على إحاطته وعلى عمل كل فريقه.

لقد انقضى 75 عاما منذ أن كلفت الجمعية العامة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. اليوم، وللأسف، لا تزال تلك الولاية مهمة كما كانت دائما. يواجه الفلسطينيون في غزة أزمة إنسانية مدمرة وخطرا وشيكا بالمجاعة. إن المنطقة بحاجة إلى الاستقرار.

وإزاء تلك الخلفية، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، تدرك المملكة المتحدة أن الأونروا بالغة الأهمية لإيصال المعونة في غزة. وإننا ندعو إسرائيل إلى السماح للأونروا وجميع الوكالات التي تقدم الإغاثة الإنسانية بالوصول من دون عوائق إلى غزة، وخاصة في الشمال. إن الأونروا هي المزود الرئيسي للإغاثة الإنسانية داخل غزة، وتعتمد الجهات الفاعلة الأخرى التابعة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية على شبكة التوزيع التابعة للأونروا لإيصال المعونة إلى المحتاجين. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بزيادة المعونة الإنسانية لشعب غزة. وندعو إسرائيل إلى زيادة تدفقات المعونة وإتاحة الحد الأدنى من متطلبات التشغيل للأمم المتحدة حتى تتمكن الوكالات الإنسانية من العمل بأمان. وقد أوضح وزير خارجيتنا ذلك في مناقشاته مع وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس.

ثانيا، أود أن أنوه بالدور الأساسي الذي تلعبه الأونروا في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثة الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك دعم حوالي 4 ملايين فلسطيني في الأردن وسورية ولبنان. وذلك الدعم مهم للاستقرار الإقليمي، وهو ذو أهمية خاصة في هذا الوقت الحرج.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا أن المملكة المتحدة تشعر بالانزعاج إزاء الادعاءات بأن بعض موظفي الأونروا شاركوا في هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل. ونحيط علما بالتحقيق الجاري الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تلك الادعاءات. كما نؤكد على أهمية استمرار الأونروا في الإصلاحات الإدارية القوية، بما في ذلك الرقابة المستقلة الأقوى ونظم الكشف الأفضل. ونتطلع إلى رؤية نتائج وتوصيات المراجعة المستقلة التي تقوم بها الوزيرة الفرنسية السابقة كاثرين كولونا لحيادية عمليات وأنظمة الأونروا. وكما

قال رئيس وزرائنا هذا الأسبوع، سنوضح موقف المملكة المتحدة من التمويل حالما نستعرضه.

وأود أن أختتم كلمتي بالتذكير بدقيقة صمتنا في بداية هذه الجلسة وبإحياء ذكرى ال 178 موظفا من موظفي الأونروا الذين قتلوا بشكل مأساوي في غزة. ونحيي ذكراهم مرة أخرى ونقدم تعازينا لأسرهم.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأردن والبلدان العربية الأخرى ذات الصلة على مبادرتها بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وأشكر المفوض العام فيليب لازاريني على إحاطته.

منذ اندلاع النزاع في غزة قبل أكثر من ستة أشهر، فقد أكثر من 34 000 مدني بريء أرواحهم. وغزة غارقة في كارثة إنسانية غير مسبوقة. وفي هذه اللحظة بالذات، يعاني الملايين من الجوع والمرض والألم واليأس. ووسط كآبة الحرب والموت، لم يتلاش نور العمل الإنساني مطلقا. إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي العمود الفقري للاستجابة الإنسانية في فلسطين. وقد واصلت عملياتها في غزة على مدى الأشهر الستة الماضية، معطية الأهالي الذين يعانون في غزة أملا في البقاء على قيد الحياة. وفي الوقت الذي يواجه فيه موظفو الأونروا إطلاق النار والقصف، يقومون بتسليم وتوزيع الإمدادات المنقذة للحياة ويبذلون كل ما في وسعهم لتوفير المأوى والإغاثة للسكان المحليين. وقد عملوا بجد وسكبوا العرق والدم وقدم بعضهم أرواحهم. وحتى الآن، قتل أكثر من 170 موظفا من موظفي الأونروا في النزاع. ونود أن نعرب عن أعمق تعازينا وأن نعرب عن أسمى آيات تقديرنا للعاملين في المجال الإنساني الذين يتمسكون بمواقعهم.

وأود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، لا غنى عن الأونروا لتقديم المساعدة الإنسانية إلى غزة. وقد سلط الأمين العام غوتيريش الضوء بوضوح على أنه لا يمكن لأي وكالة تابعة للأمم المتحدة أن تحل محل الأونروا. وإيقاف أعمال الإغاثة التي تقوم بها الوكالة يعني قطع شريان الحياة الأخير لسكان غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الأونروا الإغاثة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية والأردن ولبنان وسورية وغيرها. وإذا أوقفت الأونروا عملياتها، فإن ملايين اللاجئين الفلسطينيين سيفقدون هذا الدعم وسيتأثر استقرار البلدان ذات الصلة. وتحث الصين إسرائيل على وقف تدخلها في عمل الأونروا وفرض القيود عليها وكفالة عمليات الوكالة العادية.

ثانيا، نؤيد الأمم المتحدة في إجراء تحقيق مستقل ونزيه في الادعاءات الموجهة ضد موظفي الأونروا. ولكن يجب ألا يكون للتحقيق نتيجة محددة مسبقا. ولا ينبغي أن يستخدم لإنكار إسهام الأونروا أو تقويض عملها. ويجب ألا تطغى الحالات الفردية على الصورة الكبيرة للإغاثة الإنسانية في غزة. وقد أشار فريق الاستعراض المستقل الذي عينه الأمين العام غوتيريش بشكل لا لبس فيه إلى أن هناك عددا كبيرا من الآليات داخل الوكالة لضمان الحياد. وفي غياب أدلة قوية على عكس ذلك، ترفض الصين الهجمات الخبيثة على الأونروا واستخدام هذا التحقيق ذريعة لتوجيه اتهامات لا أساس لها ضد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ونحث إسرائيل على الوقف الفوري لهجماتها وحملتها التشهيرية وندعو البلدان المعنية إلى استئناف تمويل الأونروا في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، تتمثل الأولوية الحالية في تنفيذ القرار 2728 (2024)، بشأن التنفيذ الفوري لوقف إطلاق النار في غزة. فتوفير الإغاثة تحت القصف مهمة مستحيلة. ويطالب القرار، بعبارات لا لبس فيها، بوقف إطلاق النار في غزة. وعلى الرغم من انتهاء شهر رمضان، فإن وقف إطلاق النار، للأسف، لم يتحقق بعد. ونحث إسرائيل على الامتثال لمطالب القرار ووقف هجومها العسكري على غزة والتخلي عن خططها الهجومية فيما يتعلق برفح ورفع حصارها عن غزة وفتح جميع المعابر البرية وكفالة وصول الإمدادات الإنسانية السريع والكافي والآمن وتوفير الضمانات الأمنية اللازمة لعمليات الوكالات الإنسانية. كما نحث الولايات المتحدة على التمسك بموقف محايد وبذل جهود مخلصة في ذلك الصدد.

وغدا، سيعقد المجلس مناقشة رفيعة المستوى بشأن قضية فلسطين. ونأمل أن يغتنم المجتمع الدولي تلك الفرصة لإظهار تصميم

واستعداد للضغط من أجل تنفيذ إسرائيل قرار المجلس تنفيذا كاملا ووقف إطلاق النار في غزة على الفور والعمل من أجل خفض التصعيد تدريجيا في المنطقة.

وسيصوت المجلس أيضا على مشروع القرار S/2024/286، بشأن قبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تسود العدالة وأن تتحقق قضية الشعب الفلسطيني العادلة المتمثلة في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

وستواصل الصين العمل بلا كلل، إلى جانب المجتمع الدولي، من أجل الحث على وضع حد للقتال في غزة مبكرا وتخفيف الكارثة الإنسانية وتنفيذ حل الدولتين وتحقيق السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر المفوض العام على إحاطته.

وفي ذلك الصدد، أود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا، تكرر فرنسا دعوتها إلى توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وإيصالها بشكل كامل وواسع النطاق ومن دون عوائق بغية تلبية الاحتياجات الهائلة للسكان المدنيين في غزة. وفي مواجهة هذه الكارثة الإنسانية، يجب فتح جميع نقاط العبور المفيدة. ومن الضروري أن تتاح للأمم المتحدة إمكانية الوصول والإذن اللازمين لإيصال المعونة الإنسانية بأمان تام في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك شمال القطاع.

وتحيي فرنسا ذكرى جميع العاملين في المجال الإنساني – من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية – الذين قتلوا في غزة.

ثانيا، على مدى السنوات ال 75 الماضية، اضطلعت الأونروا بدور لا غنى عنه من أجل 5.9 ملايين لاجئ فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي لبنان وسورية والأردن. وفي قطاع غزة، أصبحت الوكالة أكثر أهمية من أي وقت مضى في توفير المعونة الإنسانية الأساسية للسكان المدنيين الفلسطينيين. ولذلك، ظلت فرنسا تدعم العمل الإنساني الذي تقوم به الأونروا لصالح السكان المدنيين في غزة وستقدم تبرعها السنوي لعام 2024 من أجل تمكين الوكالة من مواصلة عملياتها الإنسانية الحيوية.

وتعيد فرنسا تأكيد ضرورة العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي قائم على وجود دولتين وحل عادل ومنصف وواقعي ودائم للاجئين الفلسطينيين في إطار اتفاق سلام. وتقوم الأونروا بدور هام بالنسبة للاجئين وللبلدان المضيفة في انتظار ذلك الحل.

ثالثا، يجب على الأونروا أن تكفل الاحترام المطلق لمبدأ الحياد. فالادعاءات بأن بعض موظفي الأونروا شاركوا في الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر خطيرة للغاية. وتكرر فرنسا إدانتها بأشد العبارات للاعتداءات الإرهابية والعنف الجنسي التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتطالب بإجراء تحقيق كامل في هذه الاتهامات وتنفيذ تدابير قوية من دون تأخير.

وترحب فرنسا بالتدابير الأولية التي اتخذها الأمين العام، بالاشتراك مع المفوض العام للأونروا. ونحيط علما بالتقرير المؤقت للمراجعة الخارجية المستقلة للحسابات، بقيادة السيدة كولونا، الذي ستعلن استنتاجاته النهائية في 22 نيسان/أبريل. وستكون فرنسا يقظة للغاية لضمان تنفيذ الوكالة توصيات التقرير تنفيذا كاملا لضمان احترام الأونروا الكامل لمبادئ الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية المتمثلة في الاستقلال والحياد والنزاهة.

وتذكر فرنسا بأن المجلس طالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية. فيجب أن يحدث ذلك من دون إبطاء. وستواصل فرنسا أيضا العمل من أجل وقف فوري ودائم لإطلاق النار من أجل وضع حد لمعاناة السكان المدنيين في غزة. إن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين وضمان السلام والأمن في الشرق

الأوسط. وللسلطة الفلسطينية دور مركزي تؤديه في تلك العملية، في الضفة الغربية وغزة على حد سواء.

وستواصل فرنسا التعبئة لتحقيق تلك الغاية، سواء في مجلس الأمن أو في المنطقة. وقد قدمت إلى المجلس مشروع قرار يتناول جميع هذه الجوانب ويحث جميع الأعضاء على تأييده.

السيدة بيريسويل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود، شأني شأن زملائي، أن أشكر بحرارة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد فيليب لازاريني، على إحاطته، وأن أشيد بجهوده وجهود الوكالة لتخفيف معاناة السكان المدنيين في غزة في وقت فقدت فيه الأونروا العديد من موظفيها. وأتقدم بأحر التعازي لأحبائهم.

إن الحالة الإنسانية في غزة كارثية ومستمرة في التدهور. إن المجاعة وشيكة، ويواجه جميع سكان قطاع غزة كافّة مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وللمساعدة في تلبية الاحتياجات الكبيرة، خصصت سويسرا 100 مليون دولار إضافية كمساعدات إنسانية للشرق الأوسط. ومع ذلك، نكرر التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي وأنه يجب تنفيذ القرارات 2728 (2024) و 2720 (2023) و 2712 (2023) دون تأخير. وعلى وجه الخصوص، يجب احترام وقف إطلاق النار فوراً. إن وقف إطلاق النار ضروري إذا أريد للجهات الفاعلة في المجال الإنساني أن تكون قادرة على أداء أنشطتها الحيوية على الوجه الأكمل. ونكرر أيضاً دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

إن الأونروا هي أكبر جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني في غزة. ولا يمكن حالياً لأي وكالة أو منظمة أخرى أن تتولى جميع مهامها. وعلى المستوى الإقليمي وفي غياب حل سياسي للنزاع، تؤدي الأونروا أيضاً دوراً حاسماً في منع المزيد من زعزعة الاستقرار من خلال توفير الخدمات الأساسية في الضفة الغربية ولبنان والأردن وسورية.

وتشعر سويسرا بالقلق إزاء التهم الخطيرة الموجهة ضد 12 موظفاً في الأونروا يشتبه في تورطهم في أعمال الإرهاب التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي ندينها بشدة. وقد أحاطت سويسرا علماً بالتدابير الفورية التي اتخذتها الأونروا، بما في ذلك تسريح المتهمين من عملهم. ونتوقع أن يبيّن التحقيق الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية تلك الادعاءات تبياناً كاملاً. وتشدد سويسرا أيضاً على أهمية وجود آليات قوية لضمان حياد الأونروا ومساءلتها، وهما موضوع الاستعراض المستقل الذي تقوده السيدة كولونا. ونشير إلى أن الأونروا قد أطلقت بالفعل خطة عمل داخلية لتنفيذ بعض الإصلاحات. ونتطلع إلى اختتام سريع لتلك العمليات وإلى التنفيذ الدؤوب للتوصيات بعد ذلك. إن سويسرا تهيب بإسرائيل وبجميع الدول الأخرى التي لديها معلومات ذات صلة التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والسيدة كولونا تحقيقاً لتلك الغاية.

لقد وصلت المعاناة والدمار الشامل إلى مستوى عال جداً في المنطقة. ويتضح ذلك أيضاً من حقيقة أن 161 منشأة تابعة للأونروا قد تضررت أو دُمرت بسبب الأعمال العدائية، مما أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص الذين يبحثون عن الأمان والحماية. كما أن حقيقة أن قرابة جميع المدارس التي تديرها الأونروا، حيث ينبغي أن يتعلم الأطفال من أجل بناء مستقبلهم، قد تحولت إلى ملاجئ للطوارئ للنازحين، تسلّط الضوء أيضاً على الوضع الكارثي. وقد حان الوقت لكي تحترم أطراف النزاع القانون الدولي احتراماً صارماً، ولا سيما حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب على الأطراف حماية السكان المدنيين والعاجزين عن القتال. ويجب على جميع الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى المحتاجين، بما في ذلك في شمال قطاع غزة، وتيسير وصولها إليهم. إن كل سلطة قائمة بالاحتلال ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الخاضعين لسيطرتها. ووفقاً لأمر محكمة العدل الدولية المؤرخ 28 آذار/مارس، يجب على إسرائيل بصفة خاصة أن تتخذ جميع التدابير الضرورية والفعالة، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، لضمان قيام جميع الأطراف المعنية بتوفير الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية التي تمسّ الحاجة إليها.

لقد قلنا ذلك مراراً وتكراراً: نحن بحاجة ماسة إلى إعادة إنشاء أفق سياسي قائم على أساس حل الدولتين. ويظلّ ذلك الحل أساس

السلام والاستقرار في المنطقة: دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة استجابة لطلب وفد الأردن. وأودّ أن أنوّه بحضور الوزراء وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى في جلسة اليوم، وأن أشكر المفوض العام لازاريني على المعلومات القيمة التي قدمها.

في البداية، تحيي غيانا المفوض العام لازاريني وموظفيه على جهودهم المتفانية في أصعب الظروف وتواسيهم على فقدان 178 من زملائهم الذين قتلوا في خدمة الشعب الفلسطيني.

وتشعر غيانا بقلق بالغ إزاء الظروف التي تضطر في ظلّها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى القيام بعملياتها في قطاع غزة. وقد أحطنا علماً بأن العديد من مباني الأونروا، بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية ومراكز توزيع المعونة، قد أصيبت بشكل مباشر بالذخائر المستخدمة في النزاع. ومما يبعث على القلق أن تلك الحوادث قد وقعت على الرغم من أن الوكالة امتثلت لمتطلبات توفير إحداثيات جميع مبانيها لأطراف النزاع من خلال نظام الأمم المتحدة للإخطار الإنساني. وقد أسفر الاستهداف العشوائي لتلك المباني عن مقتل موظفي الأونروا والمدنيين الذين التمسوا المأوى في تلك المرافق على حد سواء. وتشدد غيانا على التزام جميع الأطراف بالامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحرمة مباني الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، ندعو إلى المساءلة الكاملة عن الانتهاكات التي وقعت منذ بدء دورة العنف الحالية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وينبغي ألا يكون هناك إفلات من العقاب على هذا الاستخفاف الصارخ بالقانون الدولي.

وتشعر غيانا بقلق مماثل إزاء الحملة الجارية لتشويه سمعة الأونروا وتفكيكها. وقد تعرضت الوكالة للتشهير بها واتهام بعض الموظفين بالتورط في هجمات 7 تشرين الأول 2023 دون تقديم أي دليل موثوق به لإثبات تلك الاتهامات. كما أثيرت تساؤلات حول حياد الوكالة. ولئن كان من حق أي دولة عضو أن تعرب عن شواغلها إزاء عمل أي وكالة من وكالات الأمم المتحدة، فإن غيانا تشدد على أن هناك أيضاً مسؤولية مصاحبة لضمان إثبات تلك الشواغل. ومن غير المقبول ببساطة توجيه الاتهامات دون تقديم أدلة داعمة ذات مصداقية. وفي حالة الأونروا، أدت تلك الاتهامات إلى عواقب مكلفة للغاية بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين العاديين. فقد قررت عدة دول أعضاء وقف تمويلها للوكالة في وقت يواجه فيه سكان غزة أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل بسبب الأعمال العدائية الجارية التي تشنها قوات الدفاع الإسرائيلية. وقد اتخذت تلك القرارات أيضاً على خلفية النقص المستمر في التمويل، الأمر الذي لا يزال يقوض قدرة الوكالة على الاضطلاع بولايتها بفعالية. وبينما تعترف غيانا بأن العديد من البلدان قد استأنفت تمويلها للأونروا، فإنها تدعو البلدان الأخرى، باسم الإنسانية، إلى التراجع عن قراراتهم بتعليق التمويل. ونتطلع إلى التقرير النهائي في غضون أيام قليلة من فريق الاستعراض المستقل.

وأودّ أيضاً أن أتناول ادعاء الجانب الإسرائيلي بأن الأمم المتحدة غير قادرة على التعامل مع حجم المعونة المتاحة للتوزيع في غزة. إن توزيع المساعدات في منطقة حرب ليس بالأمر البسيط. إنه ينطوي على عدد من الأجزاء الحرجة التي يجب أن تعمل جميعها بشكل جيد. فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون عمليات التفتيش رشيقة. وتفيد جميع التقارير بأنها بطيئة ولا يمكن التنبؤ بها. إن لدى وكالات الأمم المتحدة مثل الأونروا القدرة، ولكنها لا تملك السيطرة على العوائق المتعمّدة. وندعو مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار وإزالة تلك العوائق.

إن وجود الأونروا الذي لا غنى عنه على مدى السنوات الـ 75 الماضية هو تذكير بأن المجتمع الدولي لم يحقق العدالة للشعب الفلسطيني بعد. لذلك فإن ولايتها مهمة للهدف الأوسع المتمثل في تحقيق حل الدولتين. إن تقديم الخدمات الحيوية للفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين بسبب نكبة عام 1948 هو جزء أساسي من تحقيق العدالة لهم، وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعة عقود، يجب ألا نغفل أبداً عن السعي لتحقيق العدالة المطلقة بتحقيق حل دائم.

ما فتئت الأونروا تمثل شريان الحياة لـ 5,9 مليون لاجئ فلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي الأردن ولبنان وسورية. وهي تواصل تقديم الخدمات الحيوية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنى التحتية وغيرها من المجالات، وكلها تهدف إلى ضمان أن يتمكن الفلسطينيون من العيش مع بعض مظاهر الكرامة في الوقت الذي يواصلون فيه السعي إلى ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وببساطة، لا توجد منظمة أخرى يمكن أن تحل محل القدرة الهائلة للأونروا أو أن تدير الحجم الهائل لعملياتها. إن مسؤوليتنا الجماعية كدول أعضاء هي أن نتمسك بالولاية التي أنشئت في عام 1949 عندما تأسست الأونروا. وأسارع إلى أن أضيف هنا أن القصد من هذه الولاية لم يكن أن تكون ولاية دائمة، وما كان ينبغي لها أن تستمر كل هذا الوقت. ولكن أي محاولات لتفكيك الأونروا يجب أن تتماشى في الوقت نفسه مع تحقيق العدالة للفلسطينيين. وعندئذ فقط لن تكون هناك حاجة إلى الأونروا، أي عندما تنشأ دولة فلسطين مزدهرة تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل. وستتاح لنا الفرصة قريبا لمساعدة الفلسطينيين على اتخاذ تلك الخطوة الهامة في هذا الاتجاه.

في الختام، تحث غيانا جميع أعضاء المجلس على الأخذ بزمام المبادرة في جهودهم لإبقاء أبواب الأونروا مفتوحة وإبقاء عملياتها فعالة وقابلة للتنبؤ.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر بدوري المفوض العام لازاريني على إحاطته المفصلة بشأن التحديات التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

لنعد بالزمن إلى الوراء قبل الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس على المواطنين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. لقد كان هناك توافق قوي في الآراء داخل الأمم المتحدة بشأن تفاني وإخلاص الأونروا وموظفيها في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين والبلدان المجاورة على حد سواء. ومنذ بدء إسرائيل العملية العسكرية في غزة وقبل الإعلان عن الادعاءات المتعلقة بمشاركة بعض موظفي الأونروا في الهجمات الإرهابية الشنيعة، لم ينكر أحد تضحيات الأونروا ودورها الذي لا غنى عنه في مساعدة المدنيين الغزيين اليائسين. وأصبح الآن دور الوكالات الإنسانية مثل الأونروا أهم من أي وقت مضى مع اشتداد الكارثة الإنسانية في غزة وتداعياتها التي تشمل شح الأغذية والمياه.

فلنكن واضحين: على الرغم من الادعاءات الخطيرة، فإن تفاني الأونروا وتضحياتها لم يتغيرا. وبموظفيها البالغ عددهم 000 13 موظف في غزة والذين قُتل 178 منهم في هذا النزاع، فإن الأونروا الوكالة الأساسية المشاركة في الجهود الإنسانية الدولية في غزة. وتحظى جميع الوكالات الإنسانية التي تقدم المساعدة المنقذة للحياة إلى غزة بتقدير كبير ويجب حمايتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولكن ما من وكالة أخرى لديها قدرات الأونروا وتفانيها.

وبطبيعة الحال، فإننا نتشاطر أيضا القلق من هذا الادعاء ونقدّر تعجيل الأمين العام ببدء مكتب خدمات الرقابة الداخلية التحقيق وتعيينه فريق الاستعراض المستقل لتقييم مدى التزام الأونروا بالحياد. ونعتقد أن إصدار المكتب السريع للتقرير المؤقت سيضمن مرة أخرى مصداقية الأونروا، وستستعرض جمهورية كوريا النتائج عن كثب. ونأمل أيضا أن يتضمن التقرير النهائي لفريق الاستعراض المستقل توصيات بناءة بشأن سبل تعزيز حياد الأونروا.

لا يمكن الاستغناء عن دور الأونروا في غزة؛ فهي شريان الحياة للفلسطينيين. ولذلك، تقدم جمهورية كوريا المساعدة إلى الأونروا على نحو متسق ومتزايد. ونرحب بإعلان البلدان المانحة الرئيسية عن استئناف تبرعاتها وسنواصل أيضا التبرع للأونروا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نأسف لأن مجلس الأمن شهد اليوم مرة أخرى محاولة الولايات المتحدة المخزية للغاية لنشر معلومات مضللة. إن الادعاءات التي تفيد بأن المجلس لم يتمكن من الدعوة إلى حماية العاملين في المجال الإنساني لأن

روسيا والصين استخدمتا حق النقض ضد مشروع قرار معيب قدمته الولايات المتحدة (S/2024/239) هي أكاذيب صارخة وألاعيب. وترد تلك الدعوة في القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). ويشير أيضا القرار 2728 (2024)، الذي اتُّخذ بفضل استخدامنا حق النقض ضد مشروع القرار الأمريكي، إلى تلك الدعوة.

إنها ليست المرة الأولى التي يمارس فيها وفد الولايات المتحدة بشكل أساسي لعبة الخداع ويحاول تضليل المجتمع الدولي. ومن المؤسف أن الدبلوماسية الأمريكية قد تدنت إلى مستوى استخدام هذه الطرق المخزية. ولكن ما الذي يمكن توقعه من بلد استخدم حق النقض ضد مشاريع القرارات الداعية إلى وقف فوري لإطلاق النار أربع مرات ووصف القرار 2728 (2024) بأنه غير ملزم؟ وتصبح الولايات المتحدة، بتصرفها على هذا النحو، متواطئة بصورة مباشرة في قتل أكثر من 200 شخص من العاملين في المجال الإنساني وما يقرب من 000 34 فلسطيني في غزة. ومع ذلك، كان هذا واضحا لنا حتى قبل ذلك عندما سعت واشنطن إلى إيجاد السبل الكفيلة بمنح حليفتها تفويضا مطلقا لقتل الفلسطينيين بدون عقاب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة، ولكني أحتاج إلى الرد على الملاحظات التي طرحها ممثل الاتحاد الروسي. الواقع أن روسيا استخدمت حق النقض ضد مشروع القرار هذا (S/2024/239). ولا ينبغي أن يعترض أحد على ذلك. ولكن لوم الولايات المتحدة على الحالة التي تشهدها المنطقة ظلم بين. غير أن روسيا دأبت على ممارسة أنشطة التضليل الإعلامي ولن أفصّل في ذلك بأي رد إضافي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الخاص لرئيس دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد أبو عمرو (فلسطين): أود في البداية أن أعبر عن خالص امتناننا إلى رئاسة وفدكم الموقر، مالطة، لعقد هذه الجلسة الوزارية الهامة وإلى المملكة الأردنية الهاشمية على المبادرة بطلب عقد هذه الجلسة بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والتحديات التي تواجهها في هذا الوقت الخطير.

وبالطبع، نعبر عن جزيل شكرنا للجزائر، العضو العربي في مجلس الأمن، على وضع قضية فلسطين وما يتعلق بها كأولوية على جدول أعمال المجلس. كما نعرب أيضا عن بالغ تقديرنا للمفوض العام للأونروا السيد فيليب لازاريني ولكل العاملين في وكالة الأونروا والعاملين في المجال الإنساني الذين يقومون بتقديم المساعدة الإغاثية الطارئة إلى الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في قطاع غزة. لكم منا كل التحية على شجاعتكم وتفانيكم في أداء مهمتهم الإنسانية النبيلة معرضين حياتكم للخطر من أجل توفير الإغاثة لأبناء شعبنا. كما نعزي أنفسنا ونعزيكم بفقدان إخوتنا وزملائكم العاملين في المجال الإنساني ونتمنى لكم السلامة في هذه الأوقات الحرجة.

لا يمكنني في هذا المقام إلا أن أبدأ بالمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة وإدخال المساعدة الإنسانية بدون معيقات ومنع التهجير القسري للفلسطينيين من وطنهم وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). كلنا ندرك جيدا أنه لا يمكن إنقاذ أرواح الأبرياء وإغاثة المنكوبين والتصدي للمجاعة في غزة بينما تواصل إسرائيل اجتياحها البري وغاراتها الجوية التي تستهدف المدنيين والمنازل والبنى التحتية والمدارس والملاجئ والمستشفيات ومقرات العمل الإنساني والعاملين فيها وفرق الإنقاذ والعاملين في القطاع الطبي. إذ لا يمكن تحقيق أية استجابة إنسانية فعالة أو تقديم مساعدة غوثية كافية لغزة مع استمرار العدوان والحصار الإسرائيلي بأقسى أشكاله دون توقف.

ومع التهديد أيضا باجتياح مدينة رفح، التي نزح إليها نحو مليون ونصف من سكان قطاع غزة نصفهم من الاطفال، والتي تعتبر أيضا البوابة الإنسانية لدخول المساعدات إلى قطاع غزة وإجلاء الجرحى والمرضى.

وهنا يجب الضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بشكل حاسم لاحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولتتوقف عن

سياسة العقاب الجماعي وسياسة التجويع واستخدام المجاعة كسلاح في الحرب .

ولا بد لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لجمهورية مصر العربية الشقيقة على جهودها في تنسيق دخول المساعدات الإنسانية اللازمة إلى قطاع غزة في ظل هذه الكارثة الإنسانية الناجمة عن العدوان والحصار الإسرائيلي، وأقدم الشكر أيضا للدول والمؤسسات التي تساعد في إجلاء الجرحى والمرضى وتقديم العناية الطبية اللازمة لهم. إننا نطالب بالعمل بشكل جدي وحازم لفتح كافة معابر القطاع وإجبار إسرائيل على احترام واجباتها كسلطة قائمة بالاحتلال مسؤولة عن توفير الحاجات الأساسية للشعب الذي يعيش تحت احتلالها، ومحاسبتها حسب القانون الدولي .

لقد امتدت المجاز ضد الأبرياء في غزة لنصف عام حتى الآن. أما آن الوقت لكل هذا القتل والدمار والتهجير أن يتوقف؟

لقد أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة الأونروا بموجب قراراها 302 (د-4) 1949، وكان هذا القرار واضحا بشأن سبب إنشائها ومهمتها وشرط إنهاء عملها وهو حل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وبناء على ذلك، تجدد الجمعية العامة ولاية الأونروا بشكل دوري، رغم كل المحاولات وحملات التشويه لنزع الطابع الأممي عن هذه المنظمة الإنسانية المميزة. فلا يمكن أن يكون هناك بديل عن وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

إن وكالة الإغاثة ليست مجرد مشروع إنساني، إنما هي شاهد تاريخي على التزام المجتمع الدولي، بل واجبه تجاه اللاجئيين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم بسبب نكبة عام 1948 بعد قرار تقسيم فلسطين، إلى حين إيجاد حل عادل وشامل لقضيتهم وفق قرار الجمعية العامة 194 (د-3). لقد أصبحت الأونروا جزءًا من تاريخ اللاجئين الفلسطينيين وأصبح دورها محوريا في حاضرهم وفي حياتهم اليومية، وهي بالنسبة للكثيرين شريان الحياة الوحيد الذي يساعدهم على العيش الكريم، خاصة في ظل واقع خطير وقاس تتزايد فيه المخاوف والتوترات، وأي بديل عنها لن يحظى بهذه المكانة ولا بثقة اللاجئين الفلسطينيين.

وتعتبر وكالة الأونروا المنظمة الأممية الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التشغيلية العالية والمهارة الجاهزة والخبرة الطويلة والتجربة المتمكنة في الاضطلاع بالمهام الإنسانية على مستوى واسع، خاصة في ظل ما يحدث في قطاع غزة، وضرورة العودة للمدارس بأسرع وقت وبشكل مألوف للأطفال، ولتقديم التعليم والدعم الصحي والنفسي الذي حرموا منه خلال هذا العام الدراسي. فالوكالة تجسد أفضل ما يمكن للأمم المتحدة القيام به في مثل هذه الظروف من خلال الجمع بين الإشراف الدولي والقدرة الوطنية وبراعة التنسيق بين المساعدة الإنسانية والحماية والتنمية المستدامة والحفاظ على الحقوق.

إن الحملات الإسرائيلية على الأونروا ليست جديدة وليست سراً، لقد قامت إسرائيل منذ فترة طويلة بالتحريض ضد الوكالة واستهداف مقارها ومخازنها وملاجئها وموظفيها، وعرقلت عملياتها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة، وشنت حملات التحريض والتشهير ضد موظفيها وضد اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم .

وبالرغم من ذلك، بقيت الأونروا المثال الذي يجسد قدرة المجتمع الدولي على الشراكة في المسؤولية والعمل الجماعي، بما ينسجم مع القانون الدولي والالتزامات السياسية والأخلاقية، من أجل تخفيف المأساة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين إلى حين إيجاد حل عادل لقضيتهم. إننا نشعر بالامتنان العميق للدول العربية المضيفة، الأردن ولبنان وسورية، على دعمها الذي لا مثيل له في استضافة اللاجئين الفلسطينيين على أرضهم لما يزيد عن سبعة عقود، واقتسام خيرات بلدانهم وتقديم ما يلزم لعونهم ونموهم.

إننا ممتنون لكل الدول المانحة التي حرصت على مر السنيين على توفير الدعم لضمان قدرة الأونروا على تقديم مساعدتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك الدول التي لم تعلق تمويل الأونروا والدول التي أعادت التمويل والدول التي ضاعفت وسارعت في تمويل الوكالة خاصة في ظل الأزمة الراهنة. فلطالما أعطى دعمكم للأونروا واللاجئين الفلسطينيين قدراً من الكرامة والأمل الذي انتزع بسبب الظلم والعدوان وغياب أفق الحل العادل .

نجدد تقديرنا للقيادة الحكيمة للأمين العام أنطونيو غوتيريش في دعم الأونروا وفي الخطوات التي اتخذها بتكليف مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمراجعة بإجراء التحقيق في الادعاءات الإسرائيلية ضد بعض الأفراد العاملين في الأونروا، وتشكيل لجنة مستقلة لمراجعة عمليات الأونروا ونحن ننتظر نتائج هذا التحقيق وتقرير اللجنة. وحتى يتم ذلك، فإننا نناشد الدول التي علقت تمويل الأونروا بالعدول عن موقفها وإعادة تمويلها، ونذكر الجميع أن حياة الملايين من الأطفال والنساء والشباب المهمشين في خطر حقيقي.

إن التحديات الإنسانية التي نواجهها غير مسبوقة، وتتطلب جهدا مضاعفا وتعاطفا استثنائيا، فيجب تقديم الدعم السياسي والمالي والتشغيلي للأونروا اللازم لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة والتصدي للمجاعة التي تلوح في الأفق، لا يمكن لأي هيكلية تشغيلية القيام بذلك دون أن تكون الأونروا على رأس هذه الهيكلية.

يجب الضغط على إسرائيل لكي تتوقف فوراً عن عرقلة عمليات الأونروا وانتهاك ولايتها. ويجب عليها أن تكف عن استهداف مرافق الأونروا ومحاولة طرد الوكالة من القدس الشرقية المحتلة، وتعليق امتيازاتها وحصاناتها، وتقييد أو إلغاء تأشيرات دخول موظفيها، وعرقلة حركتهم وحركة شاحنات إمداداتها الإنسانية. إن إسرائيل ملزمة باحترام اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الامتيازات والحصانات واتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، بالإضافة إلى الاتفاقات الموقعة مع الأونروا (اتفاق كوميي – ميتشلمو). وأن محاولاتها لتقويضها وتدميرها تشكل انتهاكا لالتزاماتها، مما يستوجب المحاسبة.

لقد حان الوقت لحل مشكلة اللاجئين الأكبر والأطول في التاريخ، لقد حان الوقت لممارسة الإرادة السياسية اللازمة لوضع حد للاحتلال العسكري الإسرائيلي غير القانوني لأرضنا، وإنهاء نكبة شعبنا الفلسطيني، لقد حان الوقت لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية والإنسانية غير القابلة للتصرف، ولتحقيق السلام والعدالة اللذين سيسمحان لشعبنا، بما في ذلك اللاجئين منه بالعيش بحرية وكرامة وأمان. وإلى أن يتم ذلك، يظل دعم عمل الأونروا في مناطق عملياتها في الأردن ولبنان وسورية والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، جزءاً لا يتجزأ من الجهود الدولية لتخفيف المصاعب التي يتحملها شعبنا وجزءا لا يتجزأ من المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ اللحظة التي رفض فيها العرب قرار الجمعية العامة 181 (د–2) في عام 1947 – خطة التقسيم – وبدأوا حربهم لتدمير إسرائيل، حاول الفلسطينيون استغلال الأمم المتحدة لتحقيق هدفهم المتمثل في عكس مسار التاريخ. إن الأمم المتحدة وهيئاتها لم تفشل فحسب في تخفيف حدة النزاع أو الدفع بحلول، بل إن الأمم المتحدة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن إدامة هذا النزاع وضمان استمرار الفلسطينيين في رفض أي خطة سلام أو تسوية لأن التركيبة السياسية للأمم المتحدة تعطيهم الأمل في تحقيق هدفهم الأصلي – وهو تدمير دولة إسرائيل. وأحد الأسلحة التي صنعتها الأمم المتحدة لإطالة أمد هذا النزاع هو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي الوكالة التي يمولها أو يدعمها الكثيرون، وهي أكبر عقبة منفردة لدى المنظمة أمام التوصل إلى حل.

فبعد تأسيس الأونروا، سرعان ما اختطفها الفلسطينيون وحولوها إلى أداة حربية. وهدف الأونروا ليس تقديم المساعدات أو التعليم الحقيقي. فمن الناحية العملية، تخلق الأونروا بحرا من ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تلقينهم الاعتقاد بأن إسرائيل ملك لهم. والهدف النهائي هو استخدام هؤلاء اللاجئين المزعومين وحقهم الزائف في العودة، وهو حق غير موجود، لإغراق إسرائيل وتدمير الدولة اليهودية.

وهذا ليس سرا، بالمناسبة. إن هذه هي خطة الفلسطينيين منذ اليوم الأول. فبعد حربهم الفاشلة لتدمير الدولة اليهودية في عام 1948، كان العرب بعد ذلك أمام خيارين – الأول، قبول نتيجة أعمالهم والتصالح مع إسرائيل كدولة يهودية إلى جانب دولة عربية، كما هو منصوص عليه في خطة التقسيم التي اعتمدتها الأمم المتحدة

أو؛ ثانيا، استثمار كل الموارد الممكنة لضمان ألا ينتهي هذا النزاع حتى يحصلوا على ما يريدون، حل الدولة الواحدة، أي دولة عربية أخرى في الشرق الأوسط وليس دولة يهودية.

لقد اختاروا شن حرب إرهابية للقضاء على الدولة اليهودية الوحيدة. وأصبحت الأونروا جزءا من ترسانتهم. واختطفوا الأونروا فورا واستخدموها كسلاح وحولوها إلى منظمة فلسطينية بالكامل. وأؤكد أن مجرد وجود طبقة رقيقة من الأوروبيين المسؤولين عن جمع التبرعات وحشد الدعم للأونروا لا يغير من حقيقة أن الأونروا منظمة فلسطينية ملتزمة تمامًا بتدمير الدولة اليهودية.

فكيف تقوم الأونروا بذلك؟ تقوم الوكالة بذلك من خلال مرافقها ومن خلال محتوى كتبها المدرسية ومن خلال معلميها وموظفيها، الذين يدعمون الإرهاب ويمجدون هتلر. وأحد الأهداف الأساسية للأونروا هو تلقين الأطفال الفلسطينيين فكرة تدمير إسرائيل من خلال عودتهم عن طريق غسل أدمغة الفلسطينيين وجعلهم يعتقدون أن حرب عام 1948 لم تنته بعد وأنهم ما زالوا لاجئين بعد 76 عاما، على الرغم من أنهم ولدوا في غزة ويهودا والسامرة والأردن ولبنان وسورية وبلدان في مختلف أنحاء العالم.

في عام 1949، كان هناك قرابة 500 000 لاجئ فلسطيني. واليوم، وفقا للأونروا، هناك – وصححوا معلوماتي إن كنت مخطئا – 5,6 مليون لاجئ. اسمحوا لي إذن أن أسأل المجلس: ما هي مجموعة اللاجئين الأخرى التي كُلفت هيئة تابعة للأمم المتحدة – ليس بإدماجهم وليس بإنهاء لجوئهم، ولكن بضمان استمراره جيلا بعد جيل؟ هذا هو بالضبط ما تقوم به الأونروا.

نسمع الكثير عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين – سواء في غزة أو يهودا والسامرة أو لبنان – ولكن هل توقف أحد لحظة ليسأل لماذا توجد مخيمات للاجئين الفلسطينيين بعد 76 عاما؟ كيف يمكن أن يكون هناك مخيم للاجئين الفلسطينيين في غزة أو بجوار رام الله؟ فهذه أماكن ليس بها أي وجود إسرائيلي وهي تحت سيطرة فلسطينية كاملة. فكيف يكون المرء لاجئاً من فلسطين وهو يعيش في مدينة فلسطينية؟ ألا يمكننا أن نرى المفارقة؟ ألا يمكننا أن نرى هدفهم للمستقبل؟ وإن كانت السلطة الفلسطينية حريصة جدا على إقامة دولة مستقلة – وتذكروا ذلك غدا – فلماذا لا تزال هناك مخيمات للاجئين على أراضيها؟ ولو كانت الدولة هي هدف الفلسطينيين حقًا، لكان أحفاد اللاجئين من الجيل الثاني والثالث وحتى الرابع يعيشون في مدن فلسطينية عادية وليس في مخيمات.

ومن المحزن أن هذا ليس هدف الفلسطينيين. فهدفهم لا يزال هو إبادة إسرائيل. وأحد أسلحتهم هو تعليم الآخرين أن المدن الفلسطينية ليست ديارهم الدائمة ولن تكون كذلك. ففي النهاية، ما زالوا "لاجئين". وتوجد ديارهم في مدن إسرائيلية مثل حيفا وطبريا وصفد وغيرها الكثير.

ولكن مؤامرة تدمير الدولة اليهودية كانت ستكون مستحيلة دون مساعدة الأمم المتحدة ووكالة الأونروا المدمرة التابعة لها – أكبر داعية في العالم لحل الدولة الواحدة، دولة فلسطينية من النهر إلى البحر. فكروا في ذلك. ما الذي يجعل أحفاد اللاجئين الفلسطينيين مختلفين عن كل اللاجئين الآخرين؟ لماذا يجب أن تكون هناك وكالة منفصلة تابعة للأمم المتحدة معنية باللاجئين الفلسطينيين، في حين أن جميع اللاجئين الآخرين – من سورية ومن السودان والملايين من أوكرانيا وأفغانستان – لا يساعدهم سوى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. بالنسبة لهم، هذا يكفي.

ولماذا يُعتبر اللجوء وراثيا بالنسبة للفلسطينيين؟ إنني أحث الجميع على التفكير بصدق في هذا الأمر. فلا يمكن لأي مجموعة أخرى من اللاجئين أن تنقل صفة اللاجئ إلى أبنائهم وأحفادهم وأبناء أحفادهم إلى الأبد. ولا يبقى أي لاجئ آخر لاجئا عندما يحصل على الجنسية في بلد آخر. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للفلسطينيين. فهناك فلسطينيون اليوم يحملون جوازات سفر أردنية وأمريكية وسويدية، غادر آباء أجدادهم إسرائيل عام 1948. ومع ذلك، وحتى يومنا هذا، لا يزالون على قوائم الأونروا باعتبارهم لاجئين فلسطينيين. إنه أمر سخيف.

وبالمناسبة، فإن محمد حديد، والد عارضتي الأزياء بيلا وجيجي حديد، يعيش حالياً في كاليفورنيا. أعتقد أنه بليونير. وهو لا يزال لاجئا،

وفقا للأونروا. ولا يمكن للمرء أن يختلق هذه الأشياء. لماذا يتمثل الهدف الأساسي للأونروا في أي شيء آخر غير توطين اللاجئين؟

إن هذا النظام المختل ليس له مثيل في أي مكان آخر من العالم، وهو جزء أساسي من المشكلة. وعندما تروج الأمم المتحدة لوكالة تحافظ على مخيمات اللاجئين وهوية اللاجئين بعد ما يقرب من 80 عاما من الحرب، فإن كل ما يتم إنجازه هو إدامة النزاع. يا له من إنجاز. وتواصل الأونروا تلقين أبناء الشعب الفلسطيني كذبة يؤيدها العالم – وهي مطالبتهم بالعودة – ومفادها أنه ما دام اللاجئون الأصليون، إلى جانب أطفالهم وأحفادهم وأبناء أحفادهم، لم يعودوا إلى حيث كانوا يعيشون قبل أن يبدأوا الحرب في عام 1948، في انتهاك لقرار الجمعية العامة 181 (د-2)، فإنهم سيظلون دائما مستبعدين من المجتمع وسيظلون إلى الأبد يوصفون بأنهم لاجئون.

وفي الواقع، على سبيل المثال، في لبنان، يواجه اللاجئون الفلسطينيون معاملة شبيهة بالفصل العنصري.

ويعانون من تقييد إمكانية الحصول على خدمات الصحة العامة والتعليم والخدمات الاجتماعية، ويواجهون قيودا كبيرة على حقهم في العمل والملكية. وليس ذلك فصلاً عنصرياً في الممارسة العملية فحسب، بل هو فصل عنصري تيسره الأمم المتحدة، لأنهم يعيشون في مخيمات الأمم المتحدة. ولولا وضع اللجوء الوراثي السخيف الذي تدعمه الأونروا اليوم، لكان اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مواطنين لبنانيين، لا أقلية تتعرض للتمييز. وكلما مر الوقت، كلما زادت هذه المشكلة. فالمزيد من "اللاجئين" يعني المزيد من الخدمات، والمزيد من المساعدات، والمزيد من الموظفين، وميزانية أكبر. هذه ممارسة ليست قابلة للاستمرار. وأسأل الأعضاء: ماذا سيفعلون جميعا بعد 50 عاما إذا لم يتحقق السلام؟ سوف تتجاوز ميزانية الأونروا 3 بلايين دولار. متى سيبدأ الأعضاء في التفكير في تخفيف المشكلة بدلا من تشديدها والسماح بزيادتها؟ وللأسف، إنهم يعطون الأسبرين لجسم ملوث بالخلايا السرطانية.

وقد أنشئت الأمم المتحدة وهيئاتها للتعاون مع الكيانات الملتزمة بالقانون، والعمل جنبا إلى جنب مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ولكن الأمم المتحدة ليست مجهزة للتعاون مع المنظمات الإرهابية. ورأت حماس هذا الضعف فاستغلته بسرعة. ومنحت حماس، على طبق من فضة، وكالة تابعة للأمم المتحدة ذات ميزانية هائلة وشرعية عالمية، وتسللت حماس إلى صفوف الأونروا بأكملها. واليوم، في غزة، أصبحت الأونروا هي حماس، وحماس هي الأونروا. وأصبحت الأونروا جزءا أساسيا من آلة الحرب الإرهابية في غزة. وقد تشاطرت إسرائيل أدلة تثبت أن 17 في المائة من موظفي الأونروا في غزة هم من أفراد الجماعات الإرهابية وأن 50 في المائة من موظفي الأونروا لديهم قريب من الدرجة الأولى ينتمي إلى تنظيم إرهابي. كما يشغل إرهابيو حماس مناصب رئيسية في الأونروا، و 18 من مديري مدارس الأونروا في غزة هم من إرهابيي حماس النشطين. حاولوا تصور التعليم الذي يتلقاه أطفال غزة، عندما يكون مديرهم جهادياً يرتكب الإبادة الجماعية. لكن بالنسبة لبعض الأعضاء، حماس ليست تنظيماً إرهابياً، وبالتالي لست متأكدا من أنني سأتمكن من إقناعهم.

ونظراً لأن الإرهابيين قد تسللوا إلى الأونروا على جميع المستويات، لا ينبغي أن يكون مستغربا تحويل الكثير من مساعدات الأونروا عن المدنيين إلى الإرهابيين. وإلى جانب توظيف الإرهابيين، يستغل الإرهابيون أيضا البنية التحتية للأونروا. ووُضع مؤخرا مركز للقيادة والبيانات تابع لحماس أسفل مقر الأونروا، وتم توصيله مباشرة بخط إمدادات الطاقة الخاص باللأونروا. واكتُشفت أنفاق الإرهاب تحت مرافق الأونروا، وقد اعترفت الأمم المتحدة بذلك، وكان أكثر من 30 من هذه المرافق تحتوي على أسلحة وبنية تحتية للإرهاب. ولكن المفوض العام لازاريني، بدلا من أن يتحمل المسؤولية عن تسليح الأونروا، آثر أن يقول إنه لا علم له بأن وكالته في قبضة حماس. أنا آسف، لكن ذلك إفك صارخ. فما انفكت إسرائيل، منذ سنوات، تكشف عن أنفاق الإرهاب تحت مدارس الأونروا وقدمت أدلة على استغلال حماس للأونروا. وأخبرت المفوض بذلك عندما التقينا. وناشدنا السيد لازاريني والأمين العام قبل ثلاث سنوات إجراء تفتيش شامل لجميع مرافق الأونروا في غزة. غير أنهما لم يكتفيا بالرفض، بل واختارا أيضا دفن رأسيهما في الرمال وتجاهل الواقع.

وكانت مذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر تجسيداً لما يسمى بحق الفلسطينيين في العودة. وهذه هي بالضبط الطريقة التي يفهمون بها الأمر، لكن يجب ألا يكون الأمر على هذا النحو. هناك بدائل للأونروا، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ولا يمكن لإسرائيل أن تسمح ولن تسمح للأونروا بالاستمرار في غزة كما فعلت في الماضي. وأكرر: هناك بدائل للأونروا، والأمر متروك للأعضاء لينظروا فيما إذا كان بإمكانهم النجاح.

فاليوم ليس عام 1948. ولن تذهب إسرائيل إلى أي مكان. وستبقى إسرائيل الدولة اليهودية، ولن يتمكن الفلسطينيون أبدا من إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. ولن تعاد كتابة التاريخ. وبينما أعرف ذلك، ويعرف الأعضاء ذلك، فإن الفلسطينيين لا يعرفون ذلك حتى الآن للأسف الشديد. والسبب في عدم معرفتهم ذلك هو أن الأعضاء يواصلون تمويل الأونروا وتغذية الرؤية المشوشة والمنحرفة المتمثلة في إغراق إسرائيل بملايين من أحفاد اللاجئين الفلسطينيين. إن الأونروا تبعث في نفوسهم الأمل المدمر في إمكانية محو إسرائيل من الوجود. لقد حان الوقت لوقف تمويل الأونروا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن.

السيد الصفدي (الأردن) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الاستجابة لطلب الأردن عقد هذه الجلسة الخاصة بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

إن غزة تتضور جوعاً. وسكانها البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة يواجهون المجاعة. هذا هو ما تفعله إسرائيل، التي تستخدم التجويع سلاحاً، في انتهاك للقانون الدولي، وفي تحدٍ لإرادة العالم الجماعية التي عبرت عنها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وفي تجاهل تام للقيم الإنسانية. إن الكلمات تعجز عن وصف المعاناة. ولا توجد إلا وكالة واحدة لديها المعرفة والقدرة والبنية التحتية اللازمة للمساعدة في التخفيف من حدتها، وهي الأونروا، العمود الفقري للجهود الإنسانية في غزة. تريد إسرائيل كسرها، فلا تسمحوا لها بذلك. فالأونروا تستحق دعم الأعضاء، لأنها وحدها هي التي تستطيع مساعدة الفلسطينيين الذين يتضورون جوعا في غزة بشكل مجد وتقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس. وتستحق الأونروا احترام الأعضاء للتضحيات التي قدمتها لكيلا يموت الفلسطينيون جوعاً في غزة. لقد سقط ما مجموعه 178 من موظفي الأونروا ضحايا للرصاص أو القنابل الإسرائيلية، ونحن نجدد خالص تعازينا للسيد لازاريني، وقلوبنا مع الضحايا وأسرهم.

إن المساعدات القليلة التي تسمح إسرائيل بدخولها إلى غزة لا يجري توزيعها بكفاءة، لأن إسرائيل منعت الأونروا من الوفاء بالولاية التي أسندتها إليها الأمم المتحدة. الأمم المتحدة هي العالم بأسره، جميع بلدان العالم، ولذلك عندما تتخذ الأمم المتحدة قرارا، فإن العالم هو الذي يتخذ قرارا، البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة هي التي تتخذ قرارا. ومهاجمة الأمم المتحدة يعني مهاجمة المجتمع الدولي بأسره والقانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف الذي نؤيده جميعا والذي أنشئت الأمم المتحدة من أجل الحفاظ عليه. إن الأطفال يموتون لأن الأونروا ووكالات الإغاثة الأخرى ممنوعة من مساعدتهم في غزة. وقتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية بدم بارد بعض من حاولوا مساعدتهم. وحتى بعد الاستنكار العالمي لمقتل عمال الإغاثة التابعين لمنظمة المطبخ المركزي العالمي، استهدفت إسرائيل فريقا لليونيسف، أفلت من الموت بأعجوبة. ولم يجر تحقيق مستقل في هذه الجرائم، ولم يبذل أي جهد لفرض تحقيق مستقل في هذه الجرائم التي ارتكبت بدم بارد على مرأى من الجميع.

فالحقيقة ضحية أخرى للعدوان الإسرائيلي على غزة. وحملة التضليل التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية ضد الأونروا والأكاذيب وتشويه التاريخ وتشويه الحاضر يجب ألا تشكل نظرة العالم إلى الوكالة. بل يجب أن تستند هذه النظرة إلى عمل الأونروا الأساسي، والتزامها بقيم الأمم المتحدة، وتضحياتها وتفاني موظفيها. لقد وجهت إسرائيل ادعاءات ضد 12 من موظفي الأونروا البالغ عددهم 13 000 موظف في غزة. وتصرفت الوكالة على نحو مسؤول. وفصلت الأمم المتحدة

هؤلاء الموظفين حتى قبل بدء التحقيق. ورحبت الوكالة بإجراء تحقيق مستقل ترأسه وزيرة خارجية فرنسا السابقة، كاثرين كولونا، وتعاونت معه تعاوناً كاملا. وبدأت الأمم المتحدة أيضا تحقيقها الداخلي في هذه المزاعم. وليس لدى الأونروا ما تخفيه. فقد تحملت مسؤولياتها. والتزمت بتصحيح أي مخالفات أو أوجه قصور إن وُجدت.

ومع ذلك، لا تزال إسرائيل تشن حملة مطاردة مسعورة ضد الوكالة. وبدأت هذه المطاردة المسعورة قبل وقت طويل من توجيه الادعاءات ضد 12 فردا من موظفيها. ولطالما كانت الوكالة هدفا لحملة اغتيالات سياسية منذ سنوات. وتريد إسرائيل أن تقتل الأونروا وما تمثله. إن الغرض من الهجوم على الأونروا هو قتل حقوق اللاجئين الفلسطينيين وقتل القضية الفلسطينية وقتل النقاش حول حقيقة وجود احتلال غير قانوني وغير إنساني يجب أن ينتهي. ولن ينجح في ذلك.

يجب حماية الأونروا الآن بالطريقة نفسها التي كانت محمية بها في الماضي لأنها بقعة مضيئة وسط المعاناة التي فرضتها إسرائيل على اللاجئين الفلسطينيين. فهي تمنح الأمل والتعليم والفرص للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية والأردن. ويتطلع حوالي 5,6 مليون لاجئ إلى الأونروا بحثا عن هذا الأمل. إنهم يرونها دليلا على اهتمام العالم المستمر بمحنتهم وبرفع الظلم التاريخي الذي تعرضوا له.

وكان أكثر من 300 000 طالب يذهبون إلى مدارس الأونروا في غزة قبل الاضطرار لتحويل المدارس التي لم يدمرها العدوان الإسرائيلي إلى ملاجئ تكتظ بمئات الآلاف من الفلسطينيين من بين 1,7 مليون فلسطيني شردهم هذا العدوان في غزة. وكان مئات الآلاف غيرهم في الضفة الغربية وسورية ولبنان سيُحرمون من حقهم في التعليم والرعاية الطبية لولا الأونروا. ويتلقى أكثر من 100 000 صبي وفتاة من أصل 2,3 مليون لاجئ فلسطيني في الأردن تعليمهم في مدارس الأونروا. ولا يمكن لأي وكالة أخرى أن تفعل ما تفعله الأونروا.

لقد وُلدت الأونروا من رحم نكبة عام 1948 عندما طردت إسرائيل مئات الآلاف من الفلسطينيين من ديارهم المقامة على أرض أجدادهم. وأنشأتها الأمم المتحدة لتكون وكالة مؤقتة لرعاية اللاجئين حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، غير أنهم لم يعودوا. وفي عام 1967، انضم إليهم المزيد من الفلسطينيين في حالة النزوح. ولا تزال محنة اللاجئين قائمة. ويجب أن تبقى الأونروا، هذه هي الحقيقة بكل بساطة. ويتعلق الأمر بالتزام قانوني وأخلاقي وإنساني بسيط. ويجب أن تواصل الأونروا تنفيذ ولايتها إلى أن تُحل قضية اللاجئين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعم حقهم في العودة والتعويض وفي سياق حل شامل للنزاع. ولن يتحقق هذا الحل ما لم ينته السرطان – الشر – أي الاحتلال ويتمكن الفلسطينيون من العيش بكرامة وحرية في دولتهم المستقلة ذات السيادة في وطن أجدادهم.

ولا يمكن الاستغناء عن الأونروا، ولا يمكن استبدالها. فثمة حاجة إليها اليوم أكثر من أي وقت مضى لأن الأطفال يموتون بالفعل من الجوع والجفاف في جحيم من الألم والموت والمعاناة سببته الحرب الإسرائيلية في غزة. ويجب أن تتوقف الحرب على غزة وستتوقف. وعندما تتوقف، سيرى العالم الواقع اللاإنساني الذي فرضته إسرائيل على غزة وأخفته إلى حد كبير عن أنظار العالم من خلال منع الصحفيين من دخول القطاع ونقل ما يرونه من دمار. وعندما يحدث ذلك – عندما يتمكن العالم من رؤية حجم ما جلبته إسرائيل من دمار وموت ومعاناة إلى غزة – سيدرك العالم بعدها بصورة أكبر مدى حاجته إلى الأونروا ومدى أهمية دورها الحيوي.

ونشكر كافة شركائنا الذين يواصلون مساعدة الأونروا. ونحثهم جميعا على حماية الأونروا الآن، تماما كما حموها في الماضي. وندعوهم إلى دعمها ماليا وسياسيا لأن دعم الأونروا يعني دعم الاستقرار الإقليمي. إن إنقاذ الأونروا يعني إنقاذ الأرواح وإنقاذ الأمل والوقوف إلى جانب العدالة وإلى جانب حق أبناء الشعب الفلسطيني في العيش بكرامة وحرية بعيدا عن الخوف والترهيب والحرمان والاضطهاد لعدم وجود أمل في أن تنتهي محنتهم، بينما يشاهدون أقاربهم في غزة يُقتلون وفي الضفة الغربية يتعرضون لجميع أنواع القمع والهجمات وإرهاب المستوطنين ومصادرة أراضيهم وبناء المستوطنات على

أنقاض منازلهم ومزارعهم. ويجب أن يوضع حد لذلك. ولن ينعم الشرق الأوسط بالسلام الذي يستحقه إلا إذا وضعنا حدا لذلك ولن يعيش الفلسطينيون والإسرائيليون وجميعنا في سلام إلا إذا أُعطي الشعب الفلسطيني حقوقه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، نعرب عن شكرنا للرئاسة المالطية وللأردن على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت. كما أعرب عن تقديري للمفوض العام لازاريني على إحاطته وأشيد بجهوده للوفاء بولاية الأونروا في ظل ظروف صعبة للغاية. لقد صور جيدا وبوضوح كبير الحالة في الميدان وكشف أيضا كيف أن بعض الدعوات الهدامة بشأن الأونروا مغرضة ومما يؤكد ذلك، للأسف، بيانات الممثل الإسرائيلي.

وبينما نتكلم اليوم، بلغت المعاناة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مستويات غير مسبوقة. وتشهد الضفة الغربية توترا هائلا في ظل عنف المستوطنين وتزايد الفظائع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. ولا تزال المستوطنات غير القانونية وهدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري ومصادرة الأراضي جزءا من الحياة اليومية. واعتُقل 000 7 شخص منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي دون سبب. وتواجه غزة أفظع كارثة من صنع الإنسان في العصر الحديث. ويحدث الدمار وتُرتكب المذابح على نحو غير مسبوق أمام أعيننا. إنه أمر مؤلم ومفجع. وتتجاوز الخسائر البشرية بكثير عدد الضحايا المعلن عنهم. كما أن الناس يتضورون جوعا حتى الموت. ويضيع جيل كامل بسبب العنف ودوامة السخط والإفقار. وهذا مهين لإنسانيتنا.

ولم تنفَّذ قرارات مجلس الأمن التي تطالب بوقف فوري لإطلاق النار ولا التدابير الأولية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية. إن القانون الدولي يُنتهك بكل وقاحة. وإزاء هذه الخلفية المؤلمة، تضيء الأونروا كنبراس أمل للشعب الفلسطيني، بل ولنا جميعا. ويتحلى عمال الأونروا وموظفوها بالإيثار عند اضطلاعهم بمجموعة من المهام الأساسية منها توزيع الأغذية وتوفير التعليم وتقديم الخدمات الطبية والدعم الاجتماعي في ظل ظروف تهدد حياتهم. وفي الوقت نفسه، قُتل أكثر من 200 فرد من موظفي الأمم المتحدة في غزة بسبب الهجمات الإسرائيلية. ومع ذلك، تواصل الحكومة الإسرائيلية حملتها التشهيرية لتشويه سمعة الوكالة على الرغم من عدم ثبوت صحة ادعاءاتها.

لقد توخت الجمعية العامة أن تكون الأونروا كيانا مؤقتا عندما أُسندت إليها الولاية لأول مرة في عام 1949 في أعقاب عمليات الترحيل الجماعي للفلسطينيين من وطنهم. ولذلك، تمثل الأونروا حق العودة والكرامة. ويذكرنا وجود الأونروا بأن القضية الفلسطينية حية وبأنه ينبغي حلها بإنصاف. وتجسد الأونروا المسؤولية السياسية والقانونية والإنسانية والأخلاقية للمجتمع الدولي إلى أن يتحقق حل عادل قائم على رؤية الدولتين.

إن الدعم التركي للأونروا قوي وثابت. وندعو كافة الدول الأعضاء إلى ضمان استمرار الأونروا في عملها الحيوي. وستواصل تركيا، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا ومساهما منتظما في الأونروا، بذل كل جهد ممكن للمساهمة في عمل الوكالة القيم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): أتشرف بإلقاء هذا البيان بالنيابة عن المجموعة العربية.

بداية، يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى دولة الرئاسة، مالطة، لاستجابتها لمبادرة المملكة الأردنية الهاشمية لعقد هذه الجلسة الوزارية لدعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومناقشة التحديات التي تواجهها خلال هذه الفترة الحرجة.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى المفوض العام للأونروا السيد فيليب لازاريني ولكل العاملين في الوكالة والعاملين في المجال الإنساني عموما، ونشيد بدورهم البطولي، فشعوب العالم تنظر إليكم بإجلال وتقدير لجهودكم العظيمة في إغاثة شعب غزة، وتحيي شجاعتكم في

أداء مهمتكم الإنسانية النبيلة، مدركين في ذات الوقت حجم الألم الذي أصابكم جراء فقدان زملائكم الذين قتلتهم آلة الحرب الإسرائيلية وهم يقومون بدورهم البطولي والإغاثي لشعب غزة المنكوب. وكلنا شهدنا، جميعا، كيف امتزجت دماء العاملين في الأونروا بدماء الأبرياء المدنيين العزل، حيث قتل جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 176 موظفا من وكالة الأونروا منذ بداية العدوان الإسرائيلي على القطاع.

منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ومجلس الأمن لا يزال على مدى أكثر من نصف عام عاجزا عن حماية المدنيين والأطفال والنساء من الموت والجوع والمرض، في ظل وجود انحياز واضح للمعتدي، ترتب عليه سقوط أكثر من 33 ألف شهيد وما يزيد عن 72 ألف جريح، معظمهم من النساء والأطفال.

ومع ازدواجية المعايير، وأيضا تعنت الجانب الإسرائيلي، يستمر سقوط الضحايا الأبرياء جراء القصف والمرض والتجويع. كيف يمكن السكوت على سياسة التجويع ضد سكان غزة الأبرياء، كيف يمكن تبرير منع وصول المساعدات الإنسانية، كيف يتم استهداف الوكالات الإنسانية بالقصف تارة وبالتهم والادعاءات الكاذبة تارة أخرى.

إننا من هذا المنبر نجدد مطالبتنا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، ونطالب بوقف فوري لإطلاق النار وإلزام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتوقف عن إزهاق مزيد من أرواح المدنيين واستهداف المنازل والبنى التحتية والمستشفيات ومقرات العمل الإنساني والطواقم الطبية.

إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خرجت من رحم هذه المنظمة، ومن خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 302 (د-4) لعام 1949، وأسباب إنشائها لا تخفى عليكم جميعا، ولا تزال تلك الأسباب قائمة، فالشعب الفلسطيني تعرض ولا يزال يتعرض لتهجير ممنهج مستمر حتى يومنا هذا. إن وكالة الأونروا منظمة إنسانية عاصرت أزمة الشعب الفلسطيني منذ أكثر من سبعة عقود، ومع استمرار وضع اللاجئين الفلسطينيين فإن دورها غير قابل للاستبدال مطلقا، فهي شريان الحياة الباعث للأمل لشعب لمكلوم وقع ضحية واقع مرير من المحاباة السياسية والانحياز المقيت من قبل بعض الدول التي تقف إلى جانب المحتل. ليست الوكالة مجرد منظمة إنسانية فحسب، بل عاشت مع الشعب الفلسطيني وعايشت نكباته ونكساته لحظة بلحظة وجيلا بعد جيل، وكانت خير عون لشعب غزة في محنته الأخيرة، وسندا لأكثر من مليوني فلسطيني يواجهون خطر الموت قصفا، أو مرضا أو جوعا أو عطشا.

إننا نعيد التأكيد على أنه لا يوجد بديل يمكنه أن يحل محل الأونروا، فهي المنظمة الأممية الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التشغيلية العالية والمهارة الجاهزية والخبرة الطويلة في الاضطلاع بالمهام الإنسانية والتنموية على مستوى واسع، فدورها لا يقتصر على الجانب الإنساني والإغاثي، بل تشكل القطاعات الأخرى – كالتعليم والخدمات الصحية والشؤون الثقافية وغيرها من القطاعات التنموية – جوانب أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.

وأخيرا، واجهت الأونروا وموظفوها خلال الأشهر الماضية حملة تشهير شرسة وظالمة وغير مسبوقة في تاريخ المنظمات الدولية، وتم رمي الادعاءات والتهم من دون أدلة أو مبررات، سوى الرغبة في القضاء على الأونروا، وبالتالي تدمير كل ما يبعث الأمل لدى المواطن الفلسطيني. وقد امتد الأمر إلى الضغط على الدول المانحة لوقف تمويلها لوكالة الأونروا، وأيضا استهداف مقارها ومخازنها وملاجئها وموظفيها وعرقلة عملياتها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، نتوجه بالشكر إلى كل الدول المانحة التي لم تستجب إلى تلك الادعاءات الباطلة ولم تعلق مساعداتها، وحرصت على مر السنين على توفير الدعم لضمان قدرة الأونروا على تقديم مساعداتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين والمساهمة في تحقيق استقرار المنطقة.

كما تطالب المجموعة العربية الدول التي علقت مساعداتها للأونروا بأن تراجع ضميرها الإنساني وأن تعيد النظر في موقفها وتستأنف تمويلها للوكالة، فحياة الملايين من الأطفال والنساء والشباب تستوجب إلغاء التعليق مباشرة. كما نطالب الدول المحرضة على

الأونروا بالكف عن اتهاماتها الباطلة واحترام الدور الجليل الذي تقوم به الوكالة في حماية الملايين من الأبرياء الفلسطينيين في مناطق عملها الخمس.

وختاما، نعيد التأكيد على دعم المجموعة العربية الكامل لوكالة الأونروا ونشيد بدورها المهم تحت قيادة السيد فيليب لازاريني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): نشكر مالطة على عقد جلسة اليوم بمبادرة مقدرة من المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة. كما نتقدم للمفوض العام لوكالة الأونروا بخالص التعازي في شهداء الوكالة الذين بلغ عددهم 178 شهيدا حتى الآن، والذين سقطوا نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر منذ ستة أشهر على قطاع غزة، بالمخالفة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والتي باتت مقراتها وموظفوها في دائرة الاستهداف المتعمد من قبل الجيش الإسرائيلي.

فيليب لازاريني، أنت وجميع موظفي الأونروا النبلاء، لكم منا جميعا كل تقدير واحترام، أنتم أبطال، فقد سطرتم بشجاعتكم وتفانيكم في العمل في هذه الظروف أروع ملحمة نقف أمامها تبجيلا واحتراما.

كل ما تقومون به في ظل استهداف إسرائيلي مادي قتل زملاءكم وأفرادا من أسركم، واستهداف معنوي يرغب في تلطيخ اسم الوكالة زورا وبهتانا، سيظل مذكورا بحروف من نور.

تطالب مصر مجددا بإنفاذ وقف فوري لإطلاق النار حماية للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني تنفيذا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. كما تدين مصر استمرار إسرائيل في القتل والتدمير المتعمد لموظفي ومنشآت الأونروا، وتعد هذه سابقة خطيرة لا مثيل لها في شن الحرب على إحدى وكالات وأجهزة الأمم المتحدة، سيكون لها تداعياتها الخطيرة على سلامة موظفي الأمم المتحدة في مناطق الصراع بالعالم، وتطالب مصر مجلس الأمن باتخاذ موقف صارم يجبر إسرائيل على وقف هذا السلوك العدواني.

وتشدد مصر أيضا على أن وكالة الأونروا تقوم بدور أساسي وحصري لا يمكن استبداله أو تغييره لتقديم الدعم للاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المنشئ لها 302 (د-4) لعام 1949. إن الدور الذي تقوم به الأونروا لا يعد تفضلاً على الشعب الفلسطيني ولكنه مسئولية يتحملها المجتمع الدولي بسبب مأساة هذا الشعب الذي هُجر من أراضيه وسُلب وطنه، والذي ما يزال يسعى على مدار العقود الماضية للحصول على دولته المستقلة على أرضه السليبة بعد عقود من احتلال جائر وظالم.

وندرك جيدا الأهداف الحقيقية من الحملة المغرضة الراهنة التي أطلقت على الأونروا، والتي ترمي لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، التي تعد ركنا أساسيا من قضايا الحل النهائي، في محاولة لتصفية باقي أركانها وإنهاء مطالب الشعب الفلسطيني المشروعة. وعلينا جميعا أن نتصدى لهذه الحملة الظالمة حتى يحصل الفلسطينيون على حقوقهم المشروعة.

وتطالب مصر الدول التي أوقفت مساهماتها في ميزانية الأونروا، في وقت هو الأخطر والأشد دقة وصعوبة على اللاجئين الفلسطينيين في القرن الحالي، وفي وقت يواجه فيه أكثر من 1,7 مليون فلسطيني في غزة تحديات النزوح القسري، إلى العودة مجددا لتمويل الوكالة. إن مصر ترفض المبررات غير المقنعة التي ساقتها هذه الدول لقطع التمويل عن الوكالة في محاولة لاسترضاء إسرائيل ومساواة المعتدي بالضحية. إن أية خروقات فردية يجب التعامل معها في إطار القوانين والإجراءات المعمول بها، ودون تسييس أو تعميم أو محاولة لتفكيك دور الوكالة، أو تبرير لمساعي تصفيتها، ونحيي السكرتير العام على بدء العملية الرامية للتدقيق والتحقيق وتأسيس الحقائق. ونشكر الدول التي قامت باستئناف تمويل الأونروا ونطالب باقي الدول المانحة باستئناف ذلك التمويل بشكل فوري ودون مشروطيات بل وزيادته على ضوء الوضع الإنساني الحرج حاليا للأراضي الفلسطينية. إننا لا نبالغ حين نشير إلى أن وقف التمويل يعد بمثابة عامل ضغط إضافي على الشعب الفلسطيني في أزمته الحالية، ويعقد الأزمات الموجودة بالفعل ويضيف لها أزمة جديدة. كما تطالب مصر أيضا برد فعل وموقف حاسم إزاء استهداف إسرائيل موظفي الأونروا والأمم المتحدة بدم بارد.

ختاما، إن الحل للأزمة الحالية التي تمر بها الأونروا بل ولأزمة اللاجئين الفلسطينيين، يكمن فقط في حل وحيد ألا وهو إعادة حقهم الأساسي في العيش بحرية وكرامة في دولتهم المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحتى تحقيق هذا الحل، لا ينبغي أن تجد الأونروا منا إلا كل الدعم والحماية للنهوض بدورها وواجبها.

السيد فيليب لازاريني مجددا ولكل زملائنا الأعزاء في الأونروا، لستم بمفردكم في هذه المعركة ولكم منا كل التقدير والشكر مجددا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذه الجلسة.

كما نشكر السيد فيليب لا زاريني المفوض العام للأونروا على إحاطته الهامّة. وينضم وفد بلادي لبيان المجموعة العربية، الذي أدلى به سعادة المندوب الدائم للملكة العربية السعودية، ويؤكد بصفته الوطنية على النقاط التالية.

قبل خمسة وسبعين عاماً، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكالة الأونروا لتقديم الرعاية والدعم للاجئين الفلسطينيين الذين أجبرتهم الاعتداءات والمجازر الوحشية الإسرائيلية، وأعمال الإرهاب التي ارتكبتها عصابات هاغانا وشتيرن وغيرهما، على هجر منازلهم ووطنهم قسرا، والبحث عن ملاذٍ آمن في أرجاءٍ أخرى من الأراضي الفلسطينية أو في الدول العربية الشقيقة المجاورة بما فيها بلدي سورية.

ومنذ ذلك الوقت، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياساتها العدوانية إزاء دول المنطقة وشعوبها مرتكبةً أبشع الجرائم والمجازر، وآخرها جريمة الإبادة الجماعية المستمرة منذ أكثر من ستة أشهر بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، لا وبل بحق كل من يَهبُ لمساعدته من الطواقم الإنسانية والطبية، إضافةً إلى الصحفيين الذين يوثقون جرائم الاحتلال الإسرائيلي ومعاناة الفلسطينيين .

إن معاناة الشعب الفلسطيني تتفاقم جراء محاولات تصفية وكالة الأونروا على أيدي إسرائيل وحلفائها الذين يزعمون كذبا بأن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط ويغطون على جرائمها.

لقد اعتمدت منظمة الأمم المتحدة مئات القرارات الخاصة بالصراع العربي – الإسرائيلي، إلا أن تلك القرارات لم تجد طريقها إلى التطبيق جراء الانحياز السافر والدعم اللامحدود الذي وفرته الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والدول الغربية الاستعمارية، لكيان الاحتلال.

لقد تجلى ذلك مجدداً في منع الإدارة الأمريكية المتكرر مجلس الأمن من اعتماد قرارٍ واضحٍ يدعو لوقف فوري ودائم للعدوان الإسرائيلي، واستخدامها لحق النقض أربع مرات لهذا الغرض، ومسارعتها فور اعتماد المجلس للقرار 2728 (2024) للتصريح بأنه "غير ملزم ولا يرتب على الأطراف أية التزامات جديدة"، وذلك في تعبير سافر عن الانتقائية وازدواجية المعايير في التعامل مع قرارات الأمم المتحدة، ولإتاحة المزيد من الوقت لإسرائيل لمواصلة إبادتها للشعب الفلسطيني، والتمادي في أعمالها العدوانية، ومحاولاتها المستمرة لتصعيد الأوضاع في المنطقة من خلال اعتداءاتها المتكررة على أراضي بلدي ودولٍ عربية أخرى .

ويشدد وفد بلدي على الدور الحيوي للأونروا والذي لا يمكن الاستغناء عنه في مساعدة الشعب الفلسطيني، ويدين استهداف إسرائيل وقتلها المتعمَّد والممنهج لأكثر من 230 من موظفي الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وغيرهم من الطواقم الإنسانية، الذين فقدوا أرواحهم جراء العدوان الإسرائيلي الهمجي على غزة. ويتقدم وفد بلدي بتعازيه للمفوض العام للأونروا ولعائلات الضحايا متمنياً الشفاء العاجل للمصابين.

إن بلدي سورية ترفض رفضاً مطلقاً المحاولات الرامية للمساس بدور وولاية وكالة الأونروا خدمةً لأجندة الاحتلال الإسرائيلي الرامية لتصفية القضية الفلسطينية بما فيها حق العودة.

وتحث سورية الدول المانحة التي علقت تمويلها للوكالة على العدول عن قرارها، واستئناف تمويلها للأونروا بالسرعة الكلية بما

يضمن توفير الموارد الكافية والمستدامة والقابلة للتنبؤ، ومواصلة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني في وطنه الأم وفي الدول المضيفة، بما فيها سورية التي تستضيف مئات الآلاف من الأشقاء الفلسطينيين.

ختاما السيد الرئيس، تؤكد سورية مجدداً وقوفَها إلى جانبِ الشعبِ الفلسطينيِ الشقيق في نضالِهِ لتحريرِ أرضِهِ المحتلة، وإقامةِ دولتهِ المستقلةِ ذاتِ السيادةِ وعاصمتها القدس.

وتشدد على ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي، وضمان وصول المساعدات الإنسانية العاجلة والكافية لأهالي غزة، ومنع التهجير القسري، وضمان مساءلة إسرائيل وداعميها، وعدم إفلاتهم من العقاب. نؤكد، لقد دعمت سورية وما زالت طلب فلسطين لنيل عضويتها التامة في الأمم المتحدة .

وختاماً، تحذر سورية من التداعيات الكارثية للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضيها. إن هذه الأعمال تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وتطالب مجلس الأمن بالتحرك العاجل لوقفها وضمان عدم تكرارها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية المدمرة في غزة. ونكرر دعوتنا إلى احترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني احتراماً تاماً. وعلى وجه الخصوص، نود أن نعيد التأكيد على دعوتنا إلى هدنة إنسانية فورية تفضي إلى وقف مستدام لإطلاق النار وإلى وصول المساعدات الإنسانية بأمان واستمرار ودون عوائق إلى غزة وجميع أنحائها. ويجب ألا يُستهدف العاملون في المجال الإنساني على الإطلاق. ونقدم تعازينا لأحباء جميع العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا في غزة، بمن فيهم موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وغيرهم من العاملين في الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الدولية والمحلية.

وكما قال مؤخراً السيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إن الأشهر الستة الماضية من الحرب في غزة خيانة للإنسانية. والتصدي للمجاعة الوشيكة في غزة يتطلب على وجه السرعة نهجا شاملا يجمع بين العمل السياسي، والالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني، وإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية بشكل مستدام ودون عوائق لإيصال المساعدات وتيسير المبادلات التجارية، إلى جانب استئناف الخدمات الأساسية. وهذا النهج الشامل يتطلب التنسيق والقيادة. والاتحاد الأوروبي ثابت في إيمانه بأن الأونروا هي العمود الفقري لأي استجابة إنسانية فعالة في غزة. ولا يمكن الاستغناء عن دورها. إن الوكالة هي شريان الحياة الرئيسي للمساعدة الإنسانية للأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين الذين يعتمدون على المساعدة لإنقاذ الحياة.

ونقدر الخطوات التي اتخذت في إطار التحقيق الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتسليط الضوء على الادعاءات الخطيرة الموجهة ضد عدد قليل من موظفي الأونروا، ونشيد بالأمم المتحدة لإنشاء فريق استعراض مستقل، بقيادة كاثرين كولونا، لتقييم ما إذا كانت الوكالة تبذل كل ما في وسعها لضمان الحياد والرد على الادعاءات. واستناداً إلى النتائج الأولية، لا نزال مقتنعين بأن الأونروا تشارك مشاركة أساسية في تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها لسكان غزة. ويسرنا أن العديد من الجهات المانحة التي علقت تمويلها في البداية قد استأنفت دعمها للأونروا، استناداً إلى نتائج هذه التقييمات.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي، باعتباره مانحا للمساعدات الإنسانية منذ فترة طويلة، التعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا والشركاء في المجال الإنساني في المنطقة، بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وبالتهجير القسري لأكثر من مليون فلسطيني واستمرار الأعمال العدائية، فإن الأونروا ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتقديم الخدمات للفلسطينيين في غزة، ولتقديم المساعدة والخدمات الاجتماعية في الضفة الغربية والأردن ولبنان وسورية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد مايس (لكسمبرغ) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الإحاطة لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر المفوض العام فيليب لازاريني على إحاطته وأن أعرب عن ثقتنا الكاملة في قيادته لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في هذا الوقت العصيب.

ويشرفني أن أتكلم باسم إسبانيا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وسلوفينيا، ومالطة، والنرويج، وبلدي لكسمبرغ.

لا نزال ملتزمين التزاماً راسخاً بعمل الأونروا. وهذا الالتزام ينطلق من اعترافنا بأنشطتها الحيوية خلال السنوات الخمس والسبعين الماضية ودورها الفريد في مساعدة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأردن وسورية ولبنان.

وتشكل جلسة اليوم فرصة مهمة للتذكير بالمساهمة البالغة الأهمية التي تقدمها الأونروا في تحقيق السلام والأمن الدوليين وفي صياغة استراتيجيات للتصدي للعقبات التي تحول دون قيام الأونروا بعملياتها في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية البشرية بطريقة فعالة.

وكانت آخر مرة جددت فيها الجمعية العامة الولاية الحيوية للأونروا في كانون الأول 2022 (انظر A/77/PV.52)، مؤكدة على ضرورة استمرار عمل الوكالة. ونؤيد بقوة هذه الولاية، التي لا تزال أساسية كما كانت دائما.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، ندرك العمل الذي تقوم به الأونروا للتخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين، الذين تشكل الوكالة شريان حياة لهم. وتساهم الوكالة في حماية اللاجئين الفلسطينيين، سواء عن طريق تقديم الخدمات أو بالدفاع عن حقوقهم لدى الأطراف المعنية.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الجهود الرامية إلى التشكيك في دور الأونروا وعرقلة عملها. فالأونروا هي العمود الفقري للعمل الإنساني في غزة. والوكالة ضرورية تماماً لضمان إمكانية تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلس لزيادة المساعدة الإنسانية إلى غزة وداخلها، وهي القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) والقرار 2728 (2024). وعلاوة على ذلك، فإن الأونروا دعامة للاستقرار الإقليمي ومنارة أمل لملايين من الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين. ويجب الحفاظ عليها وهي تستحق دعمنا الجماعي المستمر إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي.

إننا نعترف مرة أخرى بأن العديد من موظفي الأونروا قد جادوا بأرواحهم أثناء قيامهم بعملهم المنقذ للحياة. ونشيد بجميع الأرواح التي فقدت ونقدم خالص تعازينا لأسرهم. إن العاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم موظفو الأونروا ومن يمدونهم بالمساعدات، يقدمون المساعدة المنقذة للحياة في ظل ظروف لا تطاق. ويجب حماية هؤلاء العمال بما يتفق تماماً مع القانون الدولي الإنساني.

وتحتاج الأونروا وجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى إمكانية الوصول الكامل والسريع والآمن ودون عوائق، على نطاق واسع، إلى غزة والضفة الغربية وفي جميع أنحائهما لتقديم المساعدة. ومن الضروري أن ترفع فوراً القيود الإسرائيلية والعوائق التعسفية التي تؤثر على عمل الأونروا والأفرقة الإنسانية الأخرى من أجل ضمان تدفق المساعدة التي تمس الحاجة إليها.

إننا نؤيد الردود السريعة للأمين العام والمفوض العام على الادعاءات الخطيرة الموجهة ضد 12 من موظفي الأونروا، من أصل حوالي 13 000 موظف يعملون في غزة، بما في ذلك عن طريق مكتب خدمات الرقابة الداخلية وعمليات الاستعراض المستقلة ونثق تماما بهذه الردود. ونتطلع إلى النتيجة النهائية لهذه العمليات المهمة، المقرر إجراؤها قريباً، ونكرر دعوتنا إلى جميع الأطراف للتعاون الكامل. ونحن واثقون بأن الاستعراض المستقل يمكن أن يزيد من تعزيز شفافية الأونروا ومساءلتها.

ويجب أن يتوقف القتال في جميع أنحاء غزة فوراً. ومن الضروري أن تمتنع إسرائيل والجهات الفاعلة الأخرى عن مزيد من التصعيد. ونحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار ووصول المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق. وفي هذا الصدد، ندعو إلى التنفيذ الفوري

للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). وندعو أيضا إلى التنفيذ الفوري للأمر المتعلق بالتدابير التحفظية الذي أمرت بها محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس.

ونود أن نكرر إدانتنا للهجمات الوحشية التي قامت بها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر ودعوتنا المستمرة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

إن الأزمة الإنسانية في غزة بلغت نطاقا غير مسبوق وغير إنساني. فقد قتل الآن أكثر من 000 33 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، وبات عدد كبير من الأرواح معرضة للخطر. والناس في أمس حاجة إلى أبسط المؤن اللازمة لإنقاذ الحياة، أي الغذاء، ومياه الشرب المأمونة، والصرف الصحي، والمأوى، والأدوية، واللوازم الطبية. وقد تجاوزت معاناة الناس حدود ما يمكن أن يتحمله الإنسان. وأجبر أكثر من 85 في المائة من السكان على ترك ديارهم النزوح في مناسبات متعددة. وتلوح في الأفق مجاعة ناجمة عن النزاع، حيث يواجه 1,1 مليون شخص الآن مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي.

ولا يزال الوضع المالي للأونروا يبعث على القلق البالغ، نظرا لاستمرار تعليق عضوية بعض أكبر المانحين للأونروا. وفي وقت تشهد فيه غزة كارثة إنسانية ذات أبعاد ملحمية، فإن الأونروا، باعتبارها الوكالة التي لها أكبر بصمة وخبرة إلى حد بعيد، تحتاج إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به. وهذا التعليق الجاري للتمويل سيسبب خسائر في الأرواح وسيعرض دور الأونروا في الاستقرار الإقليمي للخطر.

ولهذا السبب عززنا دعمنا للأونروا. وكمجموعة من البلدان، قدمنا 100 مليون دولار للأونروا في عام 2024، حتى الآن. إننا ندعو المانحين الحاليين والمانحين الجدد المحتملين إلى النظر في زيادة دعمهم للأونروا.

ونثني على المفوضية الأوروبية لتخصيصها السريع مبلغ 50 مليون يورو للوكالة، ونتوقع أن يتم التبرع بمزيد من الأموال المخطط لها لهذا العام من دون تأخير لا داعي له.

ونختتم بياننا بالتأكيد مجددا على اقتناعنا الراسخ بأن الحل الوحيد لهذه الأزمة يظل تنفيذ حل الدولتين. ولذلك، نؤيد جميع الجهود، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجلس الأمن، لاستعادة أفق سياسي يؤدي إلى عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان): أتوجه إليكم بالشكر، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه وفد المملكة العربية السعودية، نيابة عن المجموعة العربية.

ونشكر المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد لازاريني، على إحاطته التي تبرز حجم المأساة الإنسانية التي يمر بها سكان غزة والدور المهم الذي تضطلع به الوكالة باعتبارها العمود الفقري للعمل الإنساني، والتي لا غنى عنها سواء في قطاع غزة أو في بقية ميادين اللجوء.

نكرر التأكيد على أن الكارثة الإنسانية في غزة مفتعلة من جانب إسرائيل، وهدفها القضاء على مقومات العيش في القطاع. ذلك أن إسرائيل تمنع وتعرق إيصال الإمدادات الإغاثية والإنسانية إلى المدنيين في جميع أنحاء القطاع، وتمنع وكالات الأمم المتحدة، وعلى رأسها الأونروا، من إيصال وتوزيع المساعدات، بالأخص في شمال غزة. كما إن إسرائيل تستهدف بشكل متكرر ومتعمد العشرات من مباني الأونروا المحمية بموجب القانون الدولي، ما أدى إلى مقتل المئات من اللاجئين وجرح الآلاف من المدنيين. وقد وصلت حصيلة القتلى بين موظفي الأونروا إلى 178 شهيدا، وهو مستوى غير مسبوق في العالم.

تسعى إسرائيل إلى تشتيت الانتباه عن انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي في غزة عبر شن حملات ممنهجة ومسيسة لتشويه سمعة الأونروا، ما دفع بعض الدول إلى تجميد أو تعليق تمويلها للوكالة، وتسبب في زعزعة استقرار الوكالة ماليا وأوصلها إلى منعطف خطر.

وقد دفع زيف الادعاءات الإسرائيلية العديد من الدول التي علقت تمويلها إلى العودة عن قرارها. وهنا، نحث الدول المتبقية على مراجعة موقفها واستئناف تمويل الوكالة، لأن لهذه عواقب مباشرة على الفلسطينيين في غزة التي مزقتها الحرب والتي تعاني من المجاعة وتفشي الأوبئة، وعلى جميع اللاجئين الفلسطينيين في فلسطين والأردن ولبنان وسورية الذين يعتمدون على الأونروا لتلقي الخدمات الأساسية كالتعليم والاستشفاء والمساعدات الإعاشية، على سبيل المثال لا الحصر.

إن السعي إلى تفكيك الأونروا أداة من أدوات الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة في محاولتها العلنية للقضاء على حل الدولتين، التي من أدواتها الأخرى توسيع المستوطنات وتضييق الخناق على الفلسطينيين وجعل حياتهم اليومية لا تطاق. لذا، يجب على المجتمع الدولي ألا يساعد إسرائيل في محاولاتها الهدامة تلك. ويجب على المجتمع الدولي التأكد من أن الأونروا ممولة تمويلا كافيا وقادرة على تنفيذ ولايتها إلى أن يتم التوصل إلى حل مستدام لقضية فلسطين وقيام دولة فلسطين المستقلة والبت في حق العودة. كما يجب علينا عدم خلق كيانات موازية للأونروا ونقل صلاحياتها إلى هذه الكيانات.

نكرر المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار، وإدخال المساعدات الإغاثة بالكمية الكافية ومن دون عراقيل، وبوقف مخطط التهجير القسري الذي يستحضر مآسي مأساة نكبة 1948.

ختاما، نؤكد على أن الاستثمار في الأونروا مصلحة مشتركة لأنها تساهم في خلق مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني. أما البديل عنها فهو اليأس، الذي يغذي حلقة العنف المفرغة.

ونحيي وكالة الأونروا وطاقمها ونشيد بالدور الذي اضطلعت به على مر السنين وبالجهود والتضحيات الكبيرة التي قدمتها لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني. ونكرر أن تمويل الوكالة واجب على المجتمع الدولي، وهذا أقل ما يمكن منحه للفلسطينيين.

استقبل لبنان إخوانه الفلسطينيين منذ عام 1948 وحتى يومنا هذا، وقد تحمل لبنان أعباء اللجوء من منطلق إنساني وواجب أخلاقي وتضامن أخوي، وخاصة بحقه في الدولة الفلسطينية. كما كان لبنان من الداعمين الأساسيين لحقوق الشعب الفلسطيني. وقد أجمع اللبنانيون على ثابتتين، أولا رفض التوطين بأشكاله كافة، وثانيا حق العودة المقدس للاجئين الفلسطينيين إلى أرض فلسطين. وحتى ينعم الجميع بالأمن والأمان، علينا العودة إلى قرارات الأمم المتحدة وإلى السلام العادل والشامل والاعتراف بفلسطين دولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. عندها فقط نستطيع الاستغناء عن الأونروا.

لقد سمعت اليوم الممثل المهرج في عرضه الممل الليلة، الذي أراد تحدي ذكائكم ونسيان التاريخ وتزوير الوقائع. فقد اتهم لبنان باتباع سياسة التمييز العنصري بحق اللاجئين الفلسطينيين. نذكر أن لبنان فتح أبوابه لإخوانه الفلسطينيين الهاربين من هول المجازر التي ارتكبتها العصابات الإسرائيلية في دير ياسين وحيفا وطنطورة وباقي القرى والمدن الفلسطينية، والتي ذهب ضحيتها الآلاف من الفلسطينيين. ولكن للأسف، رضي القتيل ولم يرض القاتل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة – أيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

أود أن أبدأ بشكر المفوض العام لازاريني على إحاطته المفصلة والمثيرة للقلق.

يساور بلدان الشمال الأوروبي قلق بالغ إزاء المعاناة الهائلة للمدنيين والخسائر في الأرواح في غزة، فضلا عن الخطر المروع للمجاعة الناجم عن عدم كفاية دخول المعونة إلى غزة منذ هجوم حماس المؤسف في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ونأسف أيضا لعدد العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا.

إن بلدان الشمال الأوروبي، مجتمعة، من بين أكبر المانحين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى

(الأونروا)، حيث بلغت تبرعاتها في عام 2023 ما يقرب من 130 مليون دولار. وقد مضت جميع بلدان الشمال الأوروبي الخمسة قدما في تقديم مساهماتها لعام 2024.

غير أن تمويل المعونة الإنسانية لا يمكن أن يقف بمفرده ولا يعني الكثير إذا لم تكن الظروف مهيأة لوصول هذه المعونة إلى السكان المتضررين. ويجب أن تكون الإجراءات الإدارية، بما في ذلك عمليات الفحص، سريعة حتى يمكن إدخال الحجم المطلوب في أسرع وقت ممكن ولكي تتمكن الأونروا من تقديم الخدمات الحيوية والدعم المنقذ للحياة.

إن وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق إلى قطاع غزة وفي جميع أنحائه عبر جميع الطرق أمر ضروري لتزويد السكان المدنيين بالمساعدة المنقذة للحياة والخدمات الأساسية على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، يجب حماية العاملين في المجال الإنساني وفقا للقانون الدولي الإنساني.

ومن المهم أن تواصل الأونروا عملها من أجل استعادة الثقة في المنظمة. وفي أعقاب الادعاءات الخطيرة الأخيرة الموجهة ضد بعض العاملين في الوكالة، نرحب بإجراءات المتابعة الفورية التي بدأها الأمين العام والمفوض العام للأونروا.

وإذ ننتظر صدور نتائج الاستعراض المستقل واستعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية، نتوقع أن تؤدي هذه النتائج إلى إنشاء وكالة أونروا قوية ومجهزة تجهيزا جيدا للاستجابة لاحتياجات السكان المدنيين، بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء الآخرين.

لقد قيل عدة مرات هنا اليوم – أن الخدمات التي تقدمها الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في غزة وفي جميع أنحاء المنطقة ضرورية. وفي وقت تتصاعد فيه التوترات الإقليمية، نعول على أن يظل المجلس منخرطا في جميع السبل الممكنة لضمان وصول الخدمات الأساسية والكميات المطلوبة من المعونة إلى جميع المدنيين المحتاجين إلى المساعدة، بما في ذلك في جميع مناطق غزة.

وندعو إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا فوريا وندعو جميع الأطراف إلى دعم العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز والمستقل الذي تقوده الأمم المتحدة في غزة وخارجها.

رُفِعَت الجلسة الساعة 18/10.